

الرقم التسلسلي:/2020

فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة
الاقتصادية وفق مربع السحري لكالدور
- دراسة حالة الجزائر 2009/2019 -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

شعبة العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

أ. طيبي حمزة

إعداد الطالبتين:

عمرون اميرة

معيوف مريم

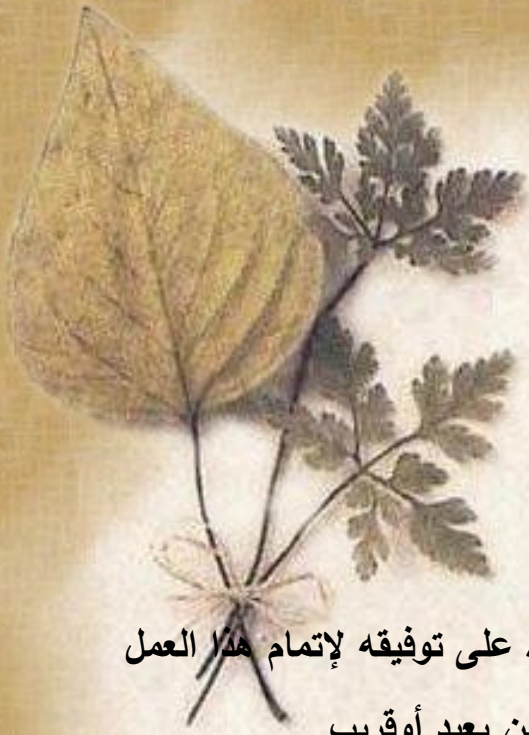
السنة الجامعية: 2019-2020





إهداء

إلى تلك الروح الطيبة التي تعيش معي في قربي وبعدي، في فرحي وحزني
وتسري أنفاسها العذبة في وجداني نسائم حب وشذى أقحوان
ارفع لها اكف التضرع والدعاء في كل آن
والدتي أطل الله في عمرها
إلى نبع المودة والعطاء والحنان في كل وقت وفي كل حين
والدي أطل الله في عمره ونفعني الله بدعائه



شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعان وهدي وسدد الخطى، الحمد لله على توفيقه لإتمام هذا العمل
أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب

إلى الأستاذ المشرف طيبي حمزة على اهتمامه الجاد بالعمل وسعة صدره اتجاهنا لإتمام

هذا البحث حبا في الله واحتراما .. وعرفانا بمجهوده

إلى كافة أساتذة العلوم الاقتصادية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والاشكال	
مقدمة العامة	أ
الفصل الاول :الاطار المفاهيمي حول السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية	
تمهيد	08
المبحث الاول :ماهية السياسة الاقتصادية	09
المطلب الاول :مفهوم السياسة الاقتصادية	09
الفرع الاول : الدولة المتدخلة	09
الفرع الثاني :تعريف السياسة الاقتصادية	10
المطلب الثاني :انواع السياسة الاقتصادية ومبادئها	10
الفرع الاول :انواع السياسة الاقتصادية	10
الفرع الثاني : مبادئ السياسة الاقتصادية	14
المطلب الثالث :اهداف السياسة الاقتصادية وادواتها	15
الفرع الاول : اهداف السياسة الاقتصادية	15
الفرع الثاني :ادوات السياسة الاقتصادية	19
المطلب الرابع : هيكل واسلوب اعداد السياسة الاقتصادية	21
الفرع الاول : هيكل السياسة الاقتصادية	21
الفرع الثاني : اسلوب اعداد السياسة الاقتصادية	22
المبحث الثاني : مضمون السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية	23
المطلب الاول : مفهوم السياسة النقدية وأهدافها	23
الفرع الأول : تعريف السياسة النقدية	23
الفرع الثاني : أهداف السياسة النقدية	24
المطلب الثاني :أنواع السياسة النقدية وأدواتها	29
الفرع الأول :أنواع السياسة النقدية	29
الفرع الثاني أدوات السياسة النقدية	30
المطلب الثالث :قنوات انتقال اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي وآليات تأثيره	33

39	المطلب الرابع: موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية
40	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية وفق مربع السحري لكالور
42	تمهيد
43	المبحث الاول : طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)
43	المطلب الاول : تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2009-2019)
45	الفرع الأول: الكتلة النقدية في الجزائر ومقابلاتها خلال الفترة 2009 - 2019
49	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية غير مباشرة في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019
56	المطلب الثاني : أثار انتقال السياسة النقدية إلى متغيرات مربع السحري كالدور
61	المطلب الثالث : فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور
61	الفرع الأول : شكل المربع السحري كالدور خلال الفترة 2010 - 2015
64	الفرع الثاني : إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية
66	المبحث الثاني : أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب مربع السحري كالدور
66	الفرع الأول : دراسة مؤشرات أهداف السياسة الاقتصادية وفق مربع السحري لكالدور 2009 - 2019
66	الفرع الأول : التحليل الاقتصادي للمربع السحري كالدور خلال الفترة 2009 - 2015
67	الفرع الثاني : تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019
74	المطلب الثاني : تقييم فعالية السياسة النقدية في جزائر خلال الفترة 2009 - 2019
75	الفرع الأول : عوامل ضعف السياسة النقدية في جزائر
76	الفرع الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية في جزائر
77	المطلب الثالث : الصيرفة الإسلامية
84	ملخص الفصل
86	الخاتمة
90	قائمة المراجع

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1):	سياسة الإنعاش	12
(2-1):	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب	13
(3-1)	اهداف السياسة الاقتصادية الكلية -مربع السحري لكالدور	18
(4-1):	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية	22
(5-1)	أهداف السياسة النقدية في المربع السحري لنيكولا كالدور	24
(6-1) :	المربع السحري الامثل لKaldor	26
(7-1)	آلية انتقال السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي	35
(8- 2)	نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل اعادة الخصم في الجزائر 2009_2019	53
(9- 2)	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر 2009 - 2019	55
(10-2)	مربع السحري كالدور 2011 - 2014	62
(11-2)	مخطط توضيحي لمستويات فعالية السياسة النقدية	65
(12-2)	مخطط توضيحي لاستراتيجية البنك المركزي في إبلاغ الهدف النهائي (العام) للسياسة النقدية	65
(13-2)	تطور المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2009-2019	68
(14-2)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)	70
(15-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	72
(16-2)	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2009-2019	73
(17-2)	مربع السحري كالدور 2015 - 2019	74

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	11
(2-2)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019	46
(3-2)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2009 - 2018	48
(4-2)	تطور معدل إعادة الخضم في الجزائر للفترة (2009-2019)	51
(5-2)	تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر للفترة (2009-2019)	52
(6-2)	تطور معدلات الأدوات الكمية المستحدثة من طرف البنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة 2009 - 2019	54
(7-2)	مؤشرات الاستقرار الكلي الاقتصادي في الجزائر 2009-2014	67
(8-2)	تحديد وتعريف متغيرات الدراسة	67
(9-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)	68
(10-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)	69
(11-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2009-2019)	71
(12-2)	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2009-2019	72

مقدمة

تمهيد :

إن التنظيم النشاط الاقتصادي من طرف السلطات العمومية يكون في إطار ما يسمى بالسياسات الاقتصادية والتي تمثل السياسة النقدية احد أهم أجزائها ، باعتبارها ذلك التصرف القائم علي مراقبة عرض النقود من طرف السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بغية تحقيق الأهداف العامة أو النهائية للسياسة الاقتصادية للدولة ، وهي اربعة اهداف اساسية والتي لخصها الاقتصادي Nicolas Kaldor فيما يعرف بالمرجع السحري ويتعلق المر بتحقيق الاستقرار الداخلي (محاربة التضخم)، رفع مستوى النمو، التشغيل التام (محاربة البطالة)، تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

وحتى تلعب السياسة النقدية اثرها بنجاح وتحقيق اهدافها النهائية، يستوجب علي السلطات النقدية بناء استراتيجية سليمة ومتينة تعتمد علي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق الهداف النهائية مع اخضاعها لضوابط ومعايير محكمة حتي لا تحيد عن تحقيق هذه الاهداف ،الي جانب تزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي تمكنها من اداء دورها بنجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولقد اصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور القانون النقد والقرض 90-10 المعدل والمتمم للأمر (11-03) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود والذي كرسا مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد ادواتها والاشراف عليها وتقييمها ومنح استقلالية البنك المركزي في ادارتها ، وهو الامر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم اولويات السياسة النقدية .

وقد عانت الجزائر من اوضاع اقتصادية حرجة، اتسمت بتدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة واختلال التوازنات الداخلية والخارجية ، وتبعاً لذلك تبنت الجزائر عدة برامج الاصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الولي ، تهدف الي ارساء قواعد اقتصاد السوق ، وتستخدم ضمن اليات السياسة النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي .

وبناء على ما سبق ، نجد ان دراسة موضوع السياسة النقدية وفعاليتها في ضبط المعروض النقدي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، يعد من اكثر الموضوعات المثارة

للبحث والدراسة ،خاصة في ظل تزايد التوجه نحو استخدام ادوات السياسة النقدية غير مباشرة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية وفق مربع السحري كالدور .

اشكالية الدراسة :

من خلال ما تطرقنا اليه سابقا تتبادر لنا الاشكالية الموضوع ومن اجل وضع سياسة نقدية فعالة لابد على صانعي السياسة النقدية معرفة اهمية المتغيرات النقدية ومدى تأثيرها في القطاع الرسمي الاقتصاد الكلي ، ولقد اثبتت النظرية الاقتصادية الحديثة ان هنالك علاقة بين تغيرات السياسة النقدية ومتغيرات المربع السحري لكالدور ، وهذا مايدفعنا إلي وضع الإشكالية التالية :

♦ ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفق مربع السحري كالدور ؟

للإحاطة بالجوانب موضوع البحث قسمنا الاشكالية الرئيسية الى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل إن فعالية السياسة النقدية في الجزائر تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟
- 2- هل أن أمتلية المربع السحري تعني ان يكون مستوى المتغيرات بنفس المعدلات ؟
- 3- هل شكل المربع السحري يعكس الحالة الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة :

الاجابة على الاسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : نعم ،إن فعالية السياسة النقدية تسعى لتحقيق التوازن (ميزان المدفوعات ، التضخم)،وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،أي ان السياسة النقدية تسعى لتحقيق المربع السحري كالدور ،وخاصة التحكم في التضخم عن طريق ادوات المباشرة وغير مباشرة .

الفرضية الثانية : لا يمكن ان يكون مستوى المتغيرات بنفس المعدلات، ذلك ان المربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس ،يحتوي على الاهداف الاربعة الاساسية للسياسة الاقتصادية.

الفرضية الثالثة : اتساع مساحة المربع يدل على اداء الاقتصادي الجيد.

مبررات اختيار الموضوع:

- هناك اسباب عديدة ادت بنا الى اختيار الموضوع
- محاولة ابراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الاقتصادية
 - الميول الشخصي والاهتمام الكبير بالقضايا المتعلقة بالسياسة النقدية
 - الرغبة في الدراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

اهمية الدراسة :

يكتسب اهمية كبيرة خصوصا بالنسبة للسلطات النقدية، اذا على البنك المركزي ان يقوم بتحديد سياسة نقدية سليمة والتي تهدف الى المحافظة على الاستقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق معدل نمو اقتصادي، تحقيق عمالة كاملة، وكذا تحقيق التوازن التجاري، اضافة ذلك ان صانعي السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الاقتصادية .

اهداف الدراسة :

- ان هذه الدراسة تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف نذكر منها :
- ابراز الاطار النظري للسياسة النقدية والسياسة الاقتصادية واسقاطها على الواقع الجزائري .
 - معرفة اهداف السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي.
 - معرفة اثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر
 - تحليل وقياس مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الامثلية لمتغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر.

حدود الدراسة :

من اجل معالجة الاشكالية المطروحة تم تحديد اطارين زمني ومكاني فاطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين 2009-2019 اما الاطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات والاعمال التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها :

1-محمد راتول ، صلاح الدين كروش : " تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)"، وتبرز اشكالية هذه المقالة حول فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) في تحقيق المربع السحري لكالدور ،حيث توصل الباحثان الي ان السياسة النقدية خلال هذه الفترة لم تفلح في تحقيق الامثلية لمتغيرات الاقتصاد الكلي بحسب المربع السحري لكالدور ، كما اوضح ان هنالك عوامل عديدة تحد من فعالية السياسة النقدية ومنها: ضيق وتخلف السوق المالي في الجزائر، وقد توصل الباحثان التحقق هدف التضخم، أي الحفاظ علي استقرار المستوى العام للأسعار، اما الاهداف الاخرى لم تستطيع السياسة النقدية تحقيق الامثلية بحسب المربع السحري لكالدور .

الا انه لم يتعرض الى: الدراسات القياسية لأثر السياسة النقدية على المتغيرات المربع السحري لكالدور، كذلك الدراسة لم تشمل فترة زمنية طويلة للوصول الى نتائج صحيحة في تحقيق الامثلية لمتغيرات المربع السحري لكالدور .

2-ماجدة مدوخ: "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)"،وتمحورت اشكالية هذه الدراسة حول ما اذا كانت السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وماهي مكانتها في الاقتصاد الجزائري خلال الانتقال الى اقتصاد السوق حيث اهتمت الباحثين بالتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات، التضخم ...)، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما توصلت الباحثة الى ان السياسة النقدية تسعى الي تحقيق المربع السحري لكالدور وخاصة التحكم في التضخم عن طريق ادوات مباشرة وغير مباشرة، كما اوضحت ان الجزائر استطاعت ان تحقق نتائج ايجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات النمو مقبولة والاستمرار في حل مشكلة البطالة.

الا انها لم تتعرض الي: دراسة قياسية باستخدام ادوات احصائية لتفسير السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الراهنة ، ومدى تحقيقها الاهداف المربع السحري لكالدور (نموالاقتصادي، سعر الصرف، الشغل ، البطالة).

3-بركان زهية : "فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر) " ، حيث ان الباحثة تهدف الي محاولة الوقوف على اثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية علي فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم ، من خلال ابراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في ادارة السياسة النقدية ، لاسيما في ظل العولمة الا انها لم تتعرض الي: تأثير السياسة النقدية علي متغيرات الاخرى لمربع السحري ، ميزان المدفوعات، نموالاقتصادي في ظل العولمة .

من خلال الدراسات السابقة ، الاضافة الجديدة في هذه الدراسة تكمن في دراسة العلاقة التشابكية بين المتغيرات، علما ان تسمية المربع السحري سميت بهذا الاسم نظرا للواقع الذي يبين انه من الصعب تحقيق الاهداف الاربعة في وقت واحد .

صعوبات الدراسة:

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق اهداف المربع السحري ل Nicolas Kaldor في الجزائر .
- نقص المراجع في الجانب الدراسات السابقة .

هيكل الدراسة :

من اجل الاجابة علي الاشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة الي مقدمة وفصلين:

الفصل الاول: كان تحت عنوان "الاطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية " تطرقنا فيه الي مبحثين ،حيث كان المبحث الاول يتعلق بماهية السياسة الاقتصادية، والمبحث الثاني خصص لمضمون السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية، وفي كل مبحث تطرقنا الي اربعة مطالب.

الفصل الثاني: فكان تحت عنوان "دراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر (2009-2019) وكان ضمنه هوالاخر مبحثين، خصص المبحث الاول طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 ، بينما وضع

مقدمة عامة

المبحث الثاني فعالية تنسيق السياسة النقدية ومربع السحري في تحقيق الأهداف الاقتصادية 2009-2019، وفي كل مبحث تطرقنا الى ثلاث مطالب .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي حول السياسة الاقتصادية

والسياسة النقدية

تمهيد الفصل:

تلعب السياسة الاقتصادية دورا كبيرا في تحقيق الأهداف وتنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف العنوان الاقتصاديين، فالأهمية التي تكتسبها في تنظيم النشاطات الاقتصادية جعل من صانعها اتخاذ كل التدابير اللازمة للإعداد ها على أحسن وجه من اجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول وذلك من خلال إتباع عدة خطوات من اجل تحقيق الكفاءة الأزمة، فتشابهك العلاقات بينهم من تدفقات حقيقة ونقدية أهمية كبيرة للسياسات الاقتصادية الكلية، وتعمل من خلال عدة أدوات حيث تخصص كل أداة لهدف معين وذلك حسب فعاليتها في تحقيقه، لكن ما قد تتعرض السياسات الاقتصادية هو التعارض في الأهداف .

ومن اجل ان تقوم السياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية بشكل خاص بعملها فإنها تحدد هدفا او مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من المراحل المختلفة ومواجهة التضخم أكثر من اهتمامها بمشاكل الكساد والبطالة لما تتطوي عليه ظاهرة التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وقد تناول في الفصل الأول من الدراسة الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية وللإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم الفصل الى مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: مضمون السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

تلعب دورا هاما وأساسيا في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية مثل الأمن والدفاع والقضاء إذ أصبحت الحاجة تشتد في وقتنا هذا إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن الجديد، مع العلم ان السياسات الاقتصادية هي مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية، وهي سياسات تتميز بتنوعها نتيجة لتنوع وتعدد مجالات النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

الفرع الاول : الدولة المتدخلة

تعتبر الدولة عونا اقتصاديا ضمن باقي الاعوان الاقتصادية تقوم منذ ظهورها بمجموعة من المهام ، ولازالت هذه المهام قائمة الي اليوم ، الا انها اعتبرت متغيرة من دولة الي أخرى¹.

واتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة ، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة الخاصة بعد ان ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929 ، وفي وقت ذاته برزت افكار النظرية الكينزية للاقتصادي الانجليزي كينز خلال الثمانينات القرن الماضي ، ولقد جاءت افكار كينز المعاكسة تماما لأفكار لكلاسيكي، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الاتباع للخروج من الازمة³

لقد قامت النظرية الكينزية علي ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق اقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الانفاق المحرك الاساسي لنشاط الاقتصادي .

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص 05

² - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية-تحليل جزئي و كلي-مكتبة زهراء الشرق، مصر-1998-ص208

الفرع الثاني : تعريف السياسة الاقتصادية

تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى، والغالب أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة "

فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك، والتي لا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي والأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها، وذلك يكون خلال فترة زمنية معينة (طويلة أو قصيرة)¹

كما يمكن ان نعرف السياسة الاقتصادية على انها تصرف عام للسلطات العمومية ومنظم منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي ،أي يتعلق بإنتاج .التبادل .استهلاك السلع والخدمات وتكوين راس المال ومن خلال هذه المفاهيم نلخص الي ان السياسة الاقتصادية هي عبارة عن الاجراءات .الادوات والعلاقات المتبادلة بينهما .

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية ومبادئها

الفرع الاول : انواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسات الاقتصادية:²

وذلك حسب معايير منها معيار الأجل وكذا الهدف ونوع الآثار المترتبة عن تطبيق السياسة الاقتصادية، حيث هناك سياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية، والجدول رقم (1.1) يوضح ذلك:

¹ - نعمت الله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية،بيروت-لبنان-1990-ص141

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق،ص31-32

جدول رقم (1.1): المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

نوع السياسة	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
معيار المقارنة		
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من خطة الى السوق ومدى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 204.

أولا : السياسة الاقتصادية الظرفية

يهدف هذا النوع من السياسة الى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية في الجبل القصير، وهناك مجموعة من الدراسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف منها :

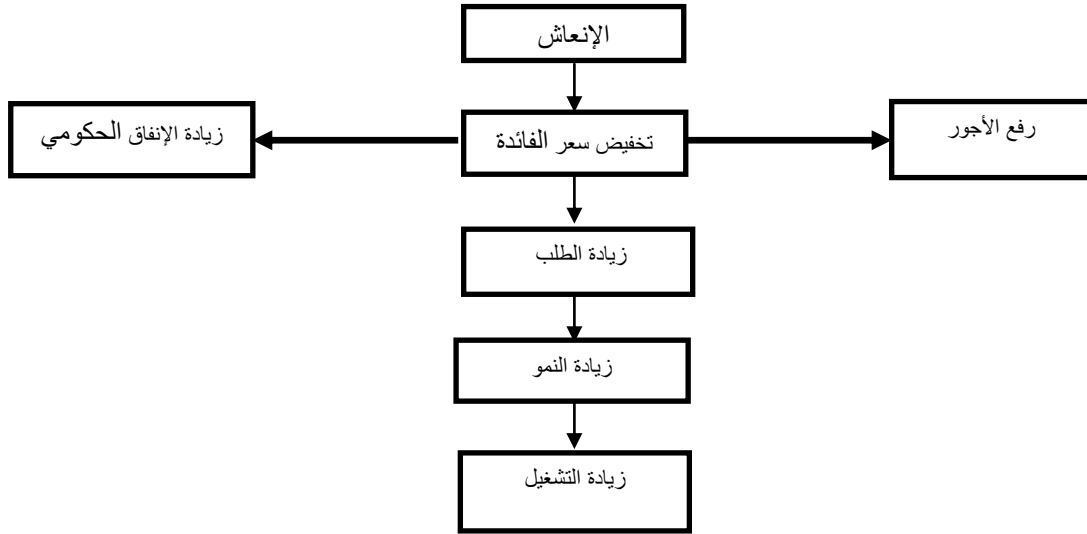
1- سياسة الضبط: يهدف هذا النوع من السياسات الى المحافظة على التوازن العام بخفض التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار¹ العملة، البحث عن التوظيف الشامل.

2- سياسة الإنعاش: تهدف هذه السياسة الى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي وتلجا الدولة في بعض الأحيان الى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستثمار¹، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

(*)- التحليل الكينزي نقصد به اسهام "جون مينارد كينز" (1833-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف و النقود و الفائدة في سنة 1936 و مجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروا أو جاءوا من بعده و اعتمدوا في تحاليلهم و تفاسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كينز" فكونو بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكينزية

¹-وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة انفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص79

شكل رقم (1-1): سياسة الإنعاش



المصدر : وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة إنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص79.

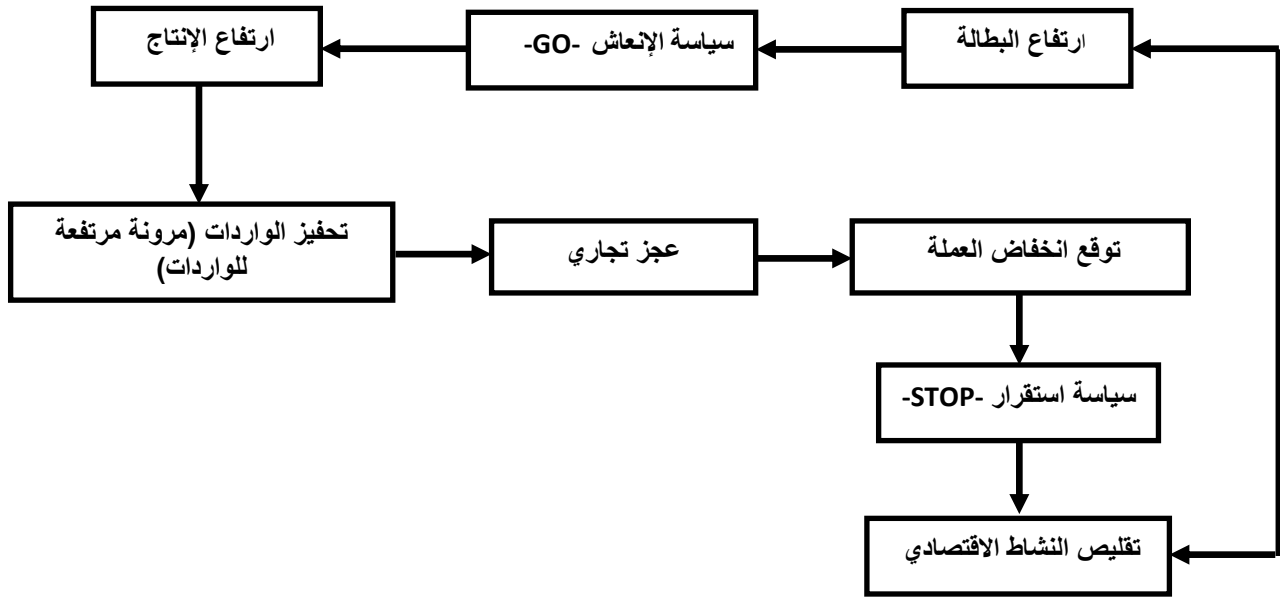
3- سياسة إعادة هيكلة الجاز الصناعي: وتعتبر عن سياسة اقتصادية تهدف الى تكيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

4- سياسة الانكماش: وتهدف هذه السياسة الى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الإقطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية تؤدي هذه السياسة في العادة الى تقليص النشاط الاقتصادي.

5- سياسة التوقف ثم الذهاب: وتتميز هذه السياسة بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

* تستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي .

شكل رقم (1-2): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن
عكنون، الجزائر، ط1، 2003، ص33

ثانيا: السياسات الاقتصادية الهيكلية¹

وهذه السياسة تميز هيكل وبيان الاقتصاد الوطني لكي يكيف مع تغيرات المحيط الدولي وتمس كل القطاعات الاقتصادية يكون تدخل الدولة قبلها من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن ان يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين هذه اهم محاور السياسة الاقتصادية في الدولة المتقدمة.

أما الدول النامية والتي اغلبها ابرمت برامج اصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية فان السياسة الاقتصادية انقسمت الى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن السياسات تعارض الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.

¹ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 81

الفرع الثاني : مبادئ السياسة الاقتصادية

للسياسة الاقتصادية مجموعة من المبادئ نورد اهمها فيما يلي :¹

1: التساوي العددي بين الاهداف والادوات: يجب ان يكون عدد ادوات السياسة الاقتصادية مساويا لعدد الاهداف المراد تحقيقها ،فمثلا ،اذا كانت السياسة الاقتصادية لدولة ما تهدف الي تحقيق ثلاثة اهداف فيجب توفر ثلاث ادوات لتجسيدها اذا لا يجب تحديد الاهداف اكبر من الادوات المتوفرة .

فاذا كانت الاهداف المسطرة تفوق الامكانيات المادية والبشرية المتاحة فان ذلك يحول دون تحقيق هذه الاهداف ، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية ، اما اذا كانت الاهداف المنشودة اقل من الامكانيات المادية والبشرية المتاحة فان ذلك يؤدي الي قصور عمل السياسة الاقتصادية ، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني

2: التناسق بين الاهداف : وهذا يعني ضرورة عدم التخصيص اداة معينة لتحقيق هدف معين ، ولكن يجب التنسيق بين عدد من الادوات لتحقيق نفس العدد من الاهداف .

3: الترتيب الهرمي للأهداف :ويقصد بيه التفرقة بين الاهداف الرئيسية والاهداف الفرعية، بحيث يجب ان تعمل الاهداف الفرعية علي تحقيق واحد اواكثر من الاهداف الرئيسية .

4: معالجة التناقض بين الاهداف: حتي لا تكون اهداف السياسة الاقتصادية متناقضة يتطلب على الدولة اما الزيادة في الادوات او اللجوء للاختيار والتفاضل بين الاهداف بوضع الاولويات وبنسب متفاوتة.

5: اختيار الوسائل: حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالهدف المراد تحقيقه، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والسياسة الجبائية وسياسة الصرف.

¹ - سلامي تومي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 08، 09.

6: الواقعية والشمولية : يقصد بالواقعية انه عند بناء اية سياسة اقتصادية لابد ان يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع. اما الشمولية فإنها تستوجب عند تصميم الدولة لسياستها الاقتصادية يشترط ان تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وجميع القطاعات الاقتصادية وجميع المتغيرات الاقتصادية، ذلك الان الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الاجزاء الأخرى¹.

7: المرونة: يقصد بمبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميم السياسة الاقتصادية ام بسبب ظهور بعض المتغيرات لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية .

المطلب الثالث: اهداف السياسة الاقتصادية وادواتها

الفرع الاول :اهداف السياسة الاقتصادية

يؤدي التداخل في النشاط بين الأعوان الاقتصاديين وقيام المعاملات الى حدوث تدفقات حقيقة ونقدية من الجانبين، وتتم هذه المعاملات من خلال آليات معقدة ومتشابكة تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية من اهم الوسائل التي تعمل على تنظيم هذا النوع من النشاطات، ويتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات والتي تتمثل في السياسات النقدية والسياسات المالية والتي يتم التنسيق فيما بينها من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي مثلها " كالدور " في شكل مربع سحري رؤوسه تمثل اهداف السياسات الاقتصادية الكلية .

أولاً: أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور:

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية الى تفسير المشاكل التي يوجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها ولا يتم ذلك الا بوضع سياسة اقتصادية تكون من اجل تحقيق هدف او مجموعة من الأهداف، وقد تم تلخيصها من طرف " كالدور " في أربعة اهداف تسمى بالمربع السحري لكالدور.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 17

1- البحث عن تحقيق النمو الاقتصادي:

حسب " كالدور" يجب ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6% ويعتبر الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل، وثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو ففي الفترة القصيرة تعكس الزيادة في المستوى الناتج المحلي ارتفاعا في مستوى التوظيف وزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي حيث في الفترة القصيرة يكون جهاز الإنتاج ثابتا ،اما في الفترة الطويلة فان المؤشر التعبير منفردا، الا ان هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما ان المحاسبة الوطنية لا يمكن حاليا ادراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث تدهور البيئة الآثار الخارجية.

2- البحث عن التشغيل الكامل: حسب "كالدور" يجب ان يبلغ معدل البطالة نسبة 0%

الهدف الرئيسي الثاني من السياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات التشغيل والذي يصاحبه كعينة مستوى منخفض من البطالة حيث يتم البحث التشغيل الكامل لان تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي.

3- البحث عن التوازن الخارجي: حسب "كالدور" يجب ان يبلغ التوازن الخارجي نسبة 2%

ويقصد به ميزان المدفوعات* اذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، حيث يعبر العجز في ميزان المدفوعات عن حالة العجز الى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق امكانياتها والى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن

* التوازن في ميزان مدفوعات : يعبر عن بيان موجز للعمليات الاقتصادية كافة التي تجري بين احدث البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة وتشمل هذه المعاملات الصادرات واسترداد من سلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة . انظر في ذلك : جليل شعبان ضمد، عقيل عبد محمد الحمدي، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات ن مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07 العدد 27 جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 2002

ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات ذات العملة الضعيفة¹

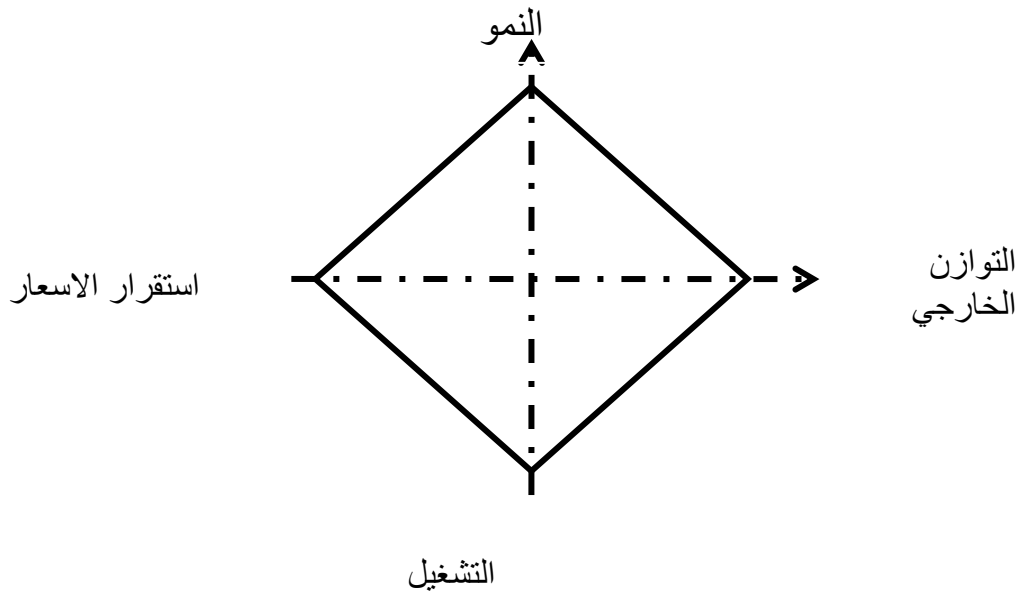
يتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة²

4-الحافطة على استقرار مستويات الأسعار او التضخم: والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار يرى كالدور من الأفضل ان يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، وهذا من خلال محاولة خفض معدل التضخم فعدم التحكم فيه يشوه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فضلا عن كون التضخم يؤدي الى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية، يرى الكثير من الاقتصاديين ان التحكم في التضخم أولوية، حتى ولو تعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل ويمكن تلخيص اهداف السياسة الاقتصادية الكلية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور كما في الشكل الموالي

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 41 - 46 .

² بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية منظمات الحكومية في تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي حول الاداء المتميز لمنظمات الحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 09/08 مارس 2005 ن ص 166 .

شكل رقم (1-3) اهداف السياسة الاقتصادية الكلية -مربع السحري كالدور



المصدر: عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن
عكنون ، الجزائر، ط(1) 2003، ص34

من الشكل رقم (1-3) يلاحظ ان تحقيق هذه الأهداف يواجه اخطار الابتعاد عن تحقيق هدف عن الهدف الأخرى، وهذا يطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف وهي عملية تتعلق بجملة من المعطيات حسب الأنظمة الحكومية ونظرتها لأولويات واثبتت السنوات الأخيرة ان الأهداف تتحقق بالتوازن الخارجي واستقرار الأسعار لا يمكنها ان تتحقق دون ان تخلق وراءها آثار على النمو والتشغيل وبالمقابل فان صب جل اهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي اكبر ودرجة تشغيل عالية قد يحمل معه ضغوطات تضخمية واختلال في ميزان المدفوعات ،فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية مقارنة بالدول الأخرى وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة ، الا ان زيادة العمالة والدخل ستؤدي الى زيادة الميل للإسترداد واحتمال الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية داخليا وهكذا يمكن ان يؤدي التوظيف الكامل الى رفع مستويات الأسعار المحلية وزيادة حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات.

ثانياً: أهداف اقتصادية أخرى

الى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها، يمكن ان نجد عددا من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى ومن أهمها ما يلي¹:

- محاربة الفقر والتحقيق من حدته
- تحقيق اعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل
- ان يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك المتوسط نموا مضطرا
- رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو الهدف المرغوب
- اشباع الحاجات الاجتماعية، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العامة
- حماية البيئة من التلوث وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها حديثا وخاصة في المجتمعات النامية

الفرع الثاني : ادوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية الكلية الى تلك الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بأدوات والطرق والأساليب، إذا كنا نعتبر أدوات السياسة الاقتصادية هي وسائل لتحقيق الأهداف فان اختيار الوسائل يكون محدودا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها، وتشمل العديد من السياسات العريضة^(*).

غير أن علماء الاقتصاد يجمعون على ان هنالك ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، هذه السياسات تتمثل في: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية حيث تعتبر أدوات ووسائل السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية أدوات ووسائل السياسة الاقتصادية الكلية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 300

1- السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث ارتبط مفهومها ودورها في النشاط الاقتصادي بتطور مفهوم الدولة بدءاً بالدولة الحارسة عند التقليديين ثم الدولة المتداخلة عند الكنيزين، ثم الدولة المنتجة والمخططة عند الاشتراكيين وصولاً إلى الدولة الموجهة عند المدرسة الحديثة.

وتأتي أهمية السياسة المالية في كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعطيات اليومية في حياة أفراد المجتمع وذلك من خلال فرض الضرائب بكل أنواعها ومجالات الإنفاق الحكومي على مختلف أوجه القطاعات مثل: الصحة والإنشاءات الخ، هذه الأمور التي تعتبر وسيلة الضمان للنمو والاستقرار الاقتصادي.

2- السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة ولما يشكله الاستقرار النقدي من جهة أخرى.

كما أنها تهتم بتوفير السيولة اللازمة لسير الحسن للاقتصاد ونموه مع المحافظة على استقرار النقد والعملية¹ كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود²

3- السياسة التجارية: من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسة التجارية، والتي تعتبر من أهم ركائز وأدوات السياسة الاقتصادية منذ القدم، والتي تتضمن لوائح وتسريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدولة التي ترتبط بينها تجارياً وذلك بتقييد أو تحرير التجارة حسب مقتضيات تلك العلاقة.

كما تعتبر السياسة التجارية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية.

¹ ضياء المجيد، الموسوي الإصلاح النقدي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص39.

² عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص210.

المطلب الرابع : اسلوب اعداد السياسة الاقتصادية وهيكلها

الفرع الاول : اسلوب اعداد السياسة الاقتصادية¹

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية انجاز عمله في اعداد السياسة بكفاءة لابد من اتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب ان تتضمنها السياسة الاقتصادية الكلية وهي:

1-تحديد الهدف: عند وضع سياسة اقتصادية فلا بد ان يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من اجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكل بدوره يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة

2- تحديد السياسة البديلة: من المفيد تحديد جميع الإمكانيات او الطرق التي يستطيع الاقتصادي ان يسلكها من اجل تحقيق أهدافه

3-تحليل دقيق لكل السياسات البديلة: يجب ان تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحديد الآثار التي سوف تنتج عنها فعن طريق هذه المعرفة يختار الاقتصادي من بين الحلول المقترحة الحل الذي يراه هو أفضل الحلول.

4-مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة او التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل لطباعة والنشر عمان الأردن، ط1، 1999، ص53/ 54.

الفرع الثاني: هيكل السياسة الاقتصادية

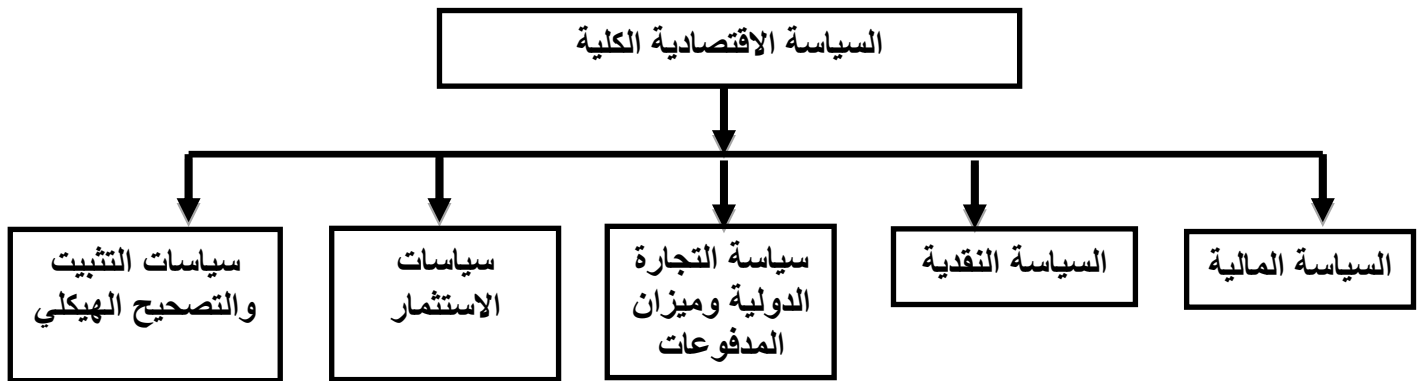
يتضمن هيكل السياسة جميع أجزاء السياسة معا وبالتالي فان هيكل السياسة الاقتصادية للاقتصاد الوطني في أي دولة يتكون من¹:

- مجموع من الأهداف الرئيسية

- مجموعة من الأدوات الرئيسية والمساعدة التي تحقق اهداف السياسة الاقتصادية

- ان السياسة الاقتصادية هي مجموعة من السياسات التي تكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الاقتصادي هدفه الأساسي تحقيق اهداف الاقتصاد الوطني ويتم ذلك في شكل نماذج اقتصادية كلية لذا فالسياسة الاقتصادية الكلية تشمل العديد من السياسات الاقتصادية والتي يتم توجيهها حسب الأهداف المرجوة² وهوما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (1-4): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية

قياسية لنماذج التنمية

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 308

² وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 76

المبحث الثاني: مضمون السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم مجالات السياسة الاقتصادية كما تستعين السياسة النقدية بجميع الوسائل والأدوات لبلوغ أهدافها وهي تعد آداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

الفرع الأول : مفهوم السياسة النقدية

التعريف الأول : تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية مثل دفع عجلة النمو الاقتصادي أو الحد من التضخم وهذا باستخدام أدوات يمارسها البنك المركزي من أجل ذلك (*) وقد بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بهذه السياسة خاصة مع بداية سبعينيات القرن العشرين ومع بروز المدرسة النقدية بزعامة "ميلتون فريدمان" (**) الذي أكد في كتاباته أهمية المتغيرات النقدية ومدى تأثيرها في القطاع الحقيقي في الاقتصاد الكلي.¹

التعريف الثاني : السياسة النقدية هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والتشغيل الكامل ، وتعني مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على سعر الفائدة في السوق النقدي.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان السياسة النقدية مجموعة من التدابير والقواعد والاجراءات المنظمة لحجم النقود والمحافظة على استقرار الاسعار في الاقتصاد، كما يمكن ان تكون موجهة للمحافظة على قيمة العملة اتجاه باقي العملات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 92 - 95.

الفرع الثاني : اهداف السياسة النقدية

اولا: تسعى السياسة النقدية بصفة عامة الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي:

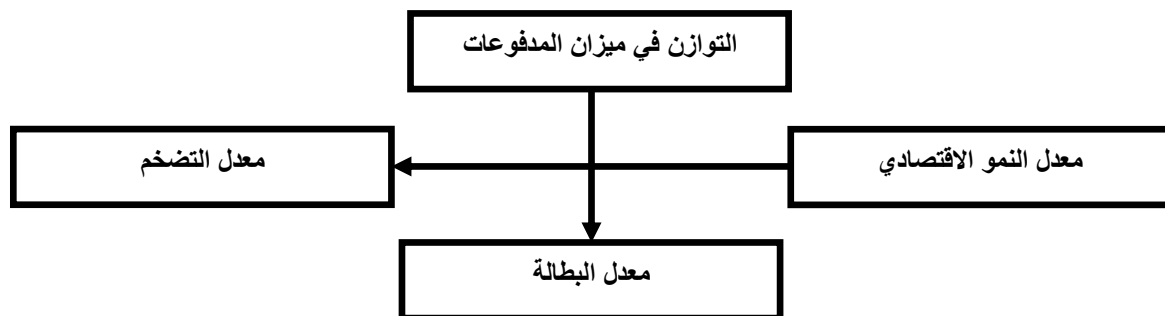
تحقيق استقرار الأسعار: وهو من اهم اهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة الى تجنب التضخم احتواء تحركات الأسعار الى أدنى مستوى لها، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين في قيمة العملة: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية ودخول رؤوس أموال اجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وهوما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لتزيد الطلب الفعال فيزداد بذلك الاستثمار والتشغيل.

المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: تكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي وذلك حتى يمكن التوصل الى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد الصحيح في مسار نحو النمو السريع.

الشكل (1-5) : أهداف السياسة النقدية في المربع السحري لنيكولا كالدور



Source .Marine de la place .monnaie et financement de économique .édition 2.DUNOD. paris .2006.p 120

ثانيا: كما تهدف السياسة النقدية ، كما اشرنا سابقا الى تحقيق الاهداف الاربعة ، والتي لخصها الاقتصادي Nicolas Kaldor فيما يعرف بالمربع السحري ل Kaldor سنة 1970.

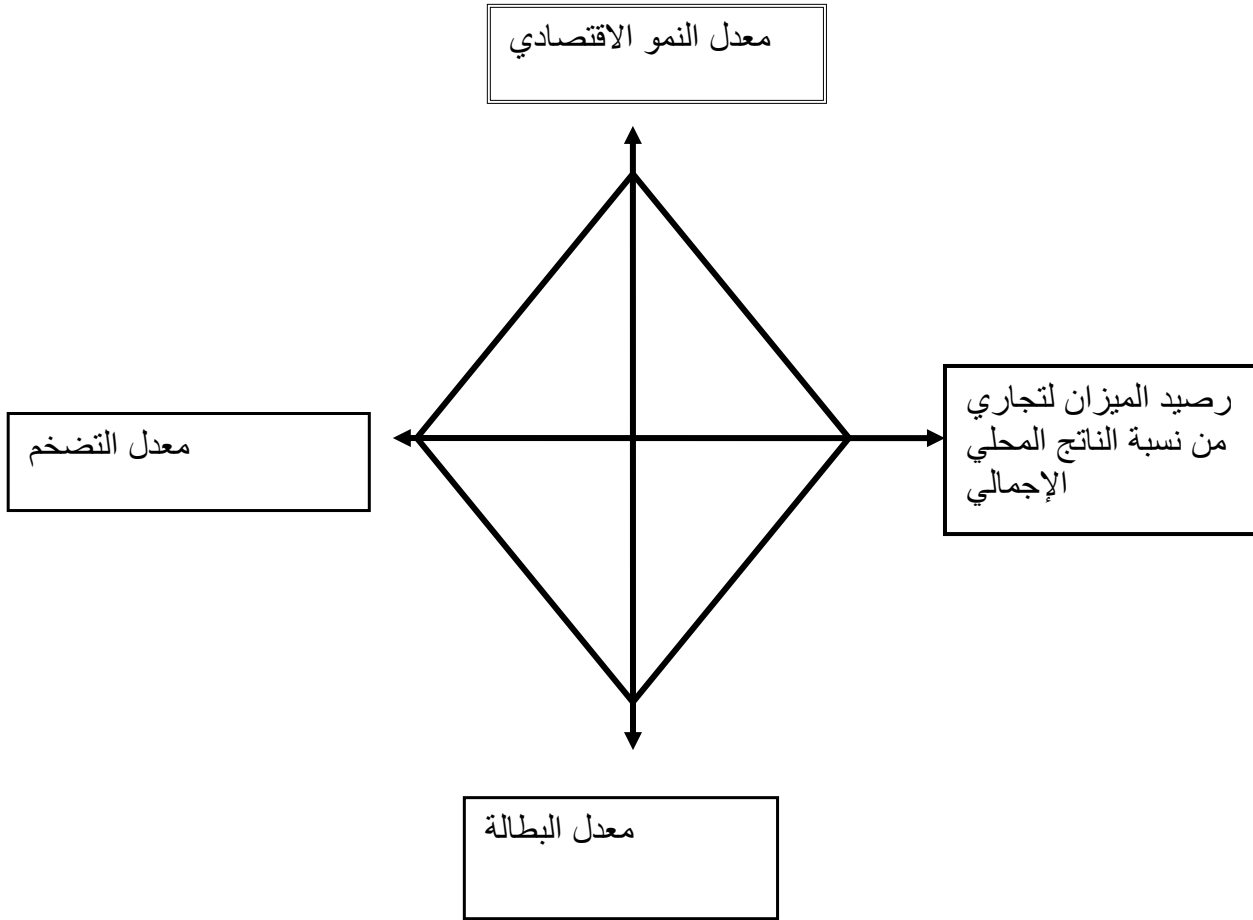
1-تقديم المربع السحري ل Kaldor :

1_1 (شكل المربع السحري ل Kaldor :

يقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وسمي بالمربع لوجود اربعة اهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم هذه الاهداف بنقاط علي معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكل مربع، وسمي مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الاربعة بقيم مثلى في نفس الوقت ¹.

¹ احمد ضيف، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر (2012/1989)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 207

الشكل رقم (1-6) : المربع السحري الامثل لKaldor



المصدر: من اعداد الطابنتين بالاعتماد على:

Marie Delaplace .«Monnaie et financement de l' économie ». édition DUNOD . paris .
p 118.

(2-1) : اهداف المربع السحري ل Kaldor

تتمثل هذه الاهداف في تحقيق ما يلي :

أ- معدل النمو اقتصادي مقبول :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي او اجمالي

الناتج الوطني ، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ¹.

¹ محمد بوهزة، صباح براج، اثر برنامج استثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقت

ونقصد هنا بالنمو الحقيقي وليس الاسمي لان الاسمي يعكس نمو الانتاج لكميات السلع والخدمات كذا يعكس نمو الاسعار، والذي يهتما في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في تحليل الاقتصادي.¹

ب) معدل التضخم منخفض ومناسب للاقتصاد:

يعبر التضخم عن ارتفاع في مستوى العان السعار المصاحبة للزيادة في كمية النقد المتداولة في السوق وهو يعني ان التضخم يتوافق ويتلاءم مع الزيادة الكمية النقد.

ويقصد بمعدل التضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الانتاج والنمو الاقتصادي، كما لا يجب ان يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلي حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذا يرى Stanley Fisher انه توجد دراسات قليلة نسبيا عن الهدف الامثل لمعدل التضخم ، لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1-3 % .

ج- معدل البطالة منخفض:

يقصد بمعدل البطالة زيادة العمالة وتحقيق اقصى ما يمكن من التوظيف، والعمل عند ادنى مستوى ممكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من اجل زيادة الانتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لان ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تتطوي علي طاقة عاطلة، ناهيك عن الاثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة.²

وتسعي كل الدول الي تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء علي مشكلة البطالة، الا ان تحقيق ذلك الامر صعب حتي في الدول المتقدمة، مما يبقي علي معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتي لو كان متقدما.³

¹ kouider boutaleb. la politique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D le cas de l'Algérie colloque international sur politiques économiques en Algérie .réalité et perspectives. Tlemcen. 2004.p 02.

² عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص. ص 19.

³ kouider boutaleb. Idem .

د - توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات):

يعتبر ميزان المدفوعات عن بيان موجز للمعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين احد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه المعاملات الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وجميع حركات ورؤوس الأموال.¹ ويعتبر التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة فحدوث عجز في الميزان المدفوعات يعني بان هذه الدولة تعيش في مستوى اكبر من إمكانياتها، أما الفائض يعني العيش في مستوى معيشي اقل من امكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول الي تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي نسبة رصيد ميزان المدفوعات الي الناتج المحلي الاجمالي وذلك الان الاهداف السابقة كلها عبارة عن نسب مئوية.²

1-3): تعارض الاهداف المربع السحري ل Kaldor

يعد تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات.

زيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة فزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

¹ جليل شعبان ضمد، عقيل عبد محمد الحمري، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27، المجلد السابع، ديسمبر 2011، ص: 202 .

² kouider boutaleb. Idem

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن في حين يرى البعض التضخم، النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط) فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازماً.

المطلب الثاني : انواع السياسة النقدية وادواتها

الفرع الاول : أنواع السياسة النقدية

يعتمد نوع السياسة النقدية على الأسباب الداعية الى استخدام هذه السياسة، وبناء، وبناء على ذلك يمكن تقسيم السياسة النقدية الى قسمين وهما سياسة نقدية توسعية وسياسة نقدية انكماشية، ويمكن إيضاح كل منها كما يلي:¹

النقدية التوسعية Expansionary Monetary Policy

تهدف السياسة النقدية التوسعية الى علاج حالة الركود او الانكماش التي يمر بها اقتصاد بلد ما، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية الى "البنك المركزي" الى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات من خلال زيادة القدرة على الشراء.

كما يقوم البنك المركزي بموجب هذه السياسة بتخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان، وهذا بزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع بهدف زيادة وسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل إلا أن إجراء تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار لا يجري في حالة مصيدة السيولة أي انتقال أثر السياسة النقدية في الاستهلاك والاستثمار (الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي) سوف تكون بطيئة جداً، عندما يكون الطلب على النقد مرناً بالنسبة

¹ - وديع طروروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة لعنتاب، لبنان، ط1، ص197.

لسعر الفائدة الذي لا يستجيب للتغيرات في عرض النقود، حيث تتوقف السياسة النقدية عن العمل في حالة مصيدة السيولة.

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية Contractionary Monetary Policy

يهدف أساساً هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

كما تنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، حيث تقييد الائتمان وتشجع المواطنين 1 على الادخار وبالتالي التقليل من حجم وسائل الدفع وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار، وعدم المطالبة بزيادة الأجور؛ إلا أن هذه السياسة قد تشكل خطراً حقيقياً على الاقتصاد الوطني، في حالة ما إذا كانت غير مدروسة بالقدر الكافي، حيث أنه يمكن لها أن تفقد المؤسسات الوطنية قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا كله نتيجة لزيادة عبء دين هذه المؤسسات.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

يتم تطبيق السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي عن طريق السلطة النقدية من خلال مجموعتين من الأدوات المتاحة هي:

1- الأدوات الكمية (غير المباشرة): تعبر عن الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية¹.

¹ - عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (بنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة النشر، ص : 202 .

- معدل الاحتياطي القانوني: يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.¹

تستخدم البنوك المركزية أداة الاحتياطي القانوني بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، وكذلك لحماية المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي، يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان، مما يؤثر على السيولة لديها، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة لعلاج المشاكل الاقتصادية، حيث في أوقات الكساد يرغب هذا الأخير في زيادة حجم الائتمان لأجل تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ما يجعل الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية أكبر وبالتالي زيادة مقدرتها الإقراضية، أما إذا كانت الحالة الاقتصادية تعاني من ضغوط تضخمية نتيجة لإقراضها في خلق الائتمان، فهنا البنك المركزي يرفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تتخفض السيولة التي بحوزة البنوك التجارية وتنخفض قدرتها على الائتمان، ما يجعل الاستثمار ومعدل التوظيف يقل، ومنه الطلب ومن ثم تتخفض الأسعار.²

معدل إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض ويسمى أيضا سعر البنك؛

ويرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل إعادة الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك، فعندما يرفع البنك المركزي هذا

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص 84.

² زكريا الدوسري ويسرى السمراني، البنوك التجارية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2006، ص:

السعر فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان أما عندما يلجأ إلى التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في زيادة حجم الائتمان¹.

عمليات السوق المفتوحة: تعني عملية السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/أو النقدية بائعاً أو مشترياً الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها، وهذا يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها؛

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول، أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة الشراء، وتتنخفض في حالة البيع اعتبار أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية، أو للجمهور وبالتالي يقوم البنك المركزي بإصدار شيكات لصالحهم بقيمة الأوراق المالية يتم وضعها في حساباتهم لدى البنوك التجارية، في حالة الشراء، أما في حالة البيع فيقوم الجمهور بإصدار الشيكات مسحوبة من حساباتهم في البنوك التجارية لصالح البنك المركزي².

الأدوات الكيفية (المباشرة):

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً من أهمها: **تأطير الائتمان**: يمثل إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطوير القروض الممنوحة من على ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض ، قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام الموزعة نسبة معينة. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات؛

¹ - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة، مصر، ص ص : 245 246

النسبة الدنيا للسيولة: تتم بقيام البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي؛

الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يستخدم لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة؛ - قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك التجارية في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك؛

التأثير والإقناع الأدبي: يستخدمها البنك المركزي بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

المطلب الثالث: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي واليات تأثيرها

الفرع الأول: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي

تأتي السياسة النقدية في مقدمة السياسات المستخدمة للتأثير على توجهات الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة منذ بداية ثمانيتي القرن العشرين حيث تم التعويل عليها كثيرا لتحقيق النمو المستدام من خلال تركيز على تحقيق الهدف الرئيس للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار، في هذا السياق لم يقتصر الاهتمام على رسم السياسة النقدية بل امتد ليشمل التأكيد على كفاءة وفعالية إدارة السلطات النقدية لها، من خلال الفهم الكامل للقنوات التي تؤثر من خلالها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة على الرغم من الاختلاف بين المهتمين بالسياسة النقدية حول هذه القنوات وفعاليتها كل منها، إلا أنه يوجد شبه اتفاق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية

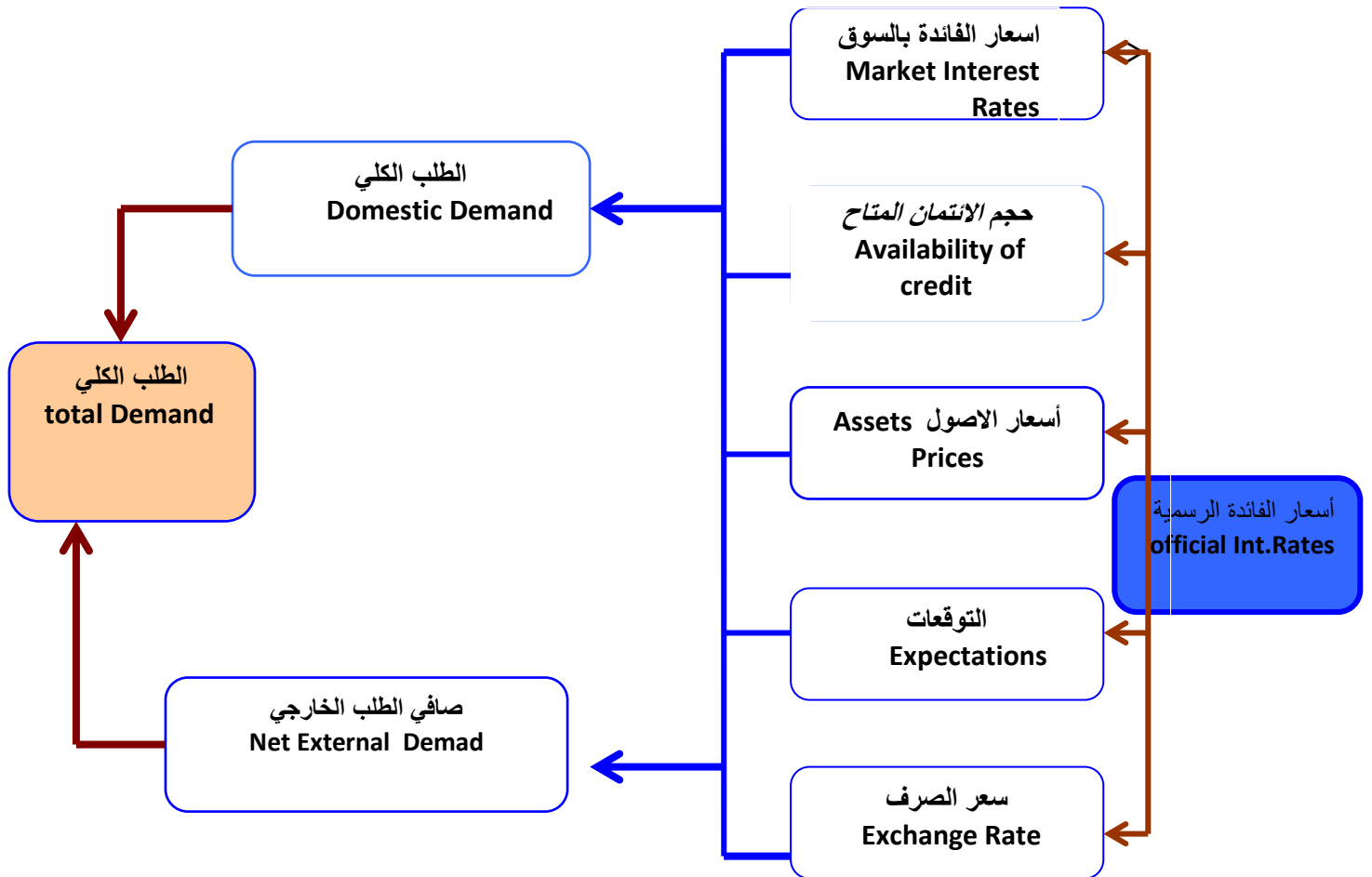
حول خمس قنوات رئيسية تنتقل من خلالها آثار تنفيذ السياسة النقدية إلى الاقتصاد،
Monetary Policy Transmission

وإن اختلفت كل من هذه القنوات فيما يتعلق بالمدى الزمني لانتقال آثار السياسة النقدية من خلالها، إلا أنها تتفق في قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية. تتمثل القنوات الخمس لانتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد في التالي:¹

- (1) - قناة اسعار فائدة السوق (Market Interest Rate)
- (2) - قناة توفر الائتمان (Credit Availability Channel)
- (3) - قناة اسعار الاصول (Asset Prices Channel)
- (4) - قناة سعر الصرف (Exchange Rate Channel)
- (5) - قناة التوقعات (Expectation Channel)

¹ عبد الحيد القاضي، "السياسات النقدية والائتمانية كأداة التنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 355، يناير 1974 .

شكل (1-7): آلية انتقال السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي



المصدر : Bank of England. « The transmission of Monetary Policy » p 43. 2006

1- قناة أسعار الفائدة بالسوق :

تأتي أهمية هذه القناة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي، وخلال مدى زمني قصير نسبياً تخفيض أسعار الفائدة، عند ، حيث أن إتباع سياسة نقدية توسعية، لمواجهة زيادة المعروض النقدي، يؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة في كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية، وزيادة الطلب الكلي والناجم من ناحية أخرى .

في المقابل، فإن انتهاء السلطات النقدية لسياسة نقدية تقييدية، ذلك برفع أسعار الفائدة، يترتب عليه في غالب الأمر إحجام الأفراد عن الاستهلاك ، والعمل على زيادة مدخراته للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة وتأجيل استهلاكهم إلى المستقبل وهوما

يعرف بأثر الإحلال (Substitution affect) من السمات الهامة لهذه القناة لتأكيد على أن أسعار الفائدة الحقيقية وليست الاسمية، هي التي تؤثر بشكل كبير على قرارات المستهلكين والمستثمرين، كما تؤكد هذه القناة على أن الأثر الأكبر على إنفاق يكون الأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل¹.

(2) - قناة توفر الائتمان² :

تأتي أهمية هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد من خلال العلاقة الوطيدة بين حجم ائتمان والإنفاق الكلي. تتوقف كفاءة وفعالية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة توفر الائتمان للاقتصاد على آلية عمل أسواق الائتمان ومدى توفر الائتمان المصرفي والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، حيث يرتبط توفر الائتمان المصرفي بإتباع سياسة نقدية توسعية، يمكن من زيادة يترتب عليها زيادة حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي، وينتج عن ذلك زيادة إنفاق استثماري، بالتالي زيادة الدخل وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، وهوماً ينعكس في زيادة الناتج الجمالي. يكون التأثير الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي غالباً لا يتوفر لها مصادر أخرى للتمويل بخلاف الائتمان المصرفي.

بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية، التي تتضمن إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة الرئيسية، فيمكنها التأثير على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، بالتالي زيادة أسعار الأوراق المالية المصدرة منها، ومن ثم زيادة صافي ثرواتها، بما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، فيزيد الطلب الكلي والناتج. في الوقت نفسه، تؤدي هذه السياسة التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمية، مما يزيد من التدفقات النقدية للشركات،

¹ البنك المركزي المصري، العهد المصرفي، قناة سعر الصرف ودورها في نقل اثر سياسة نقدية، سلسلة مفاهيم مالية، العدد الثاني.

² -Ben Bernanke and Maek Goertley . inside the black box .the credit channel of Monetary Transmission . nasional bureau of economic research (NBER) . wp no .5146 . june 1995 .

فتتحسن مراكزها المالية . ويلاحظ تراجع أسعار الفائدة الاسمية قد يؤثر سلبا على مدخرات القطاع العائلي

(3) - قناة أسعار الاصول :

يقصد بالأصول هنا الأوراق المالية بحوزة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى ، ويمكن للأسعار الأوراق المالية إن تنقل تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين فرعيتين تتمثلان في قناة السندات والاستهلاك .

بالنسبة للسندات تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى تراجع الأسعار الفائدة الحقيقية للسندات ما يجعلها اقل جاذبية مقارنة بالأسهم . ينتج عن ذلك الارتفاع القيمة السوقية للأسهم الشركات (ep) مقارنة بتكلفة رأس المال ، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة ومن ثم زيادة حجم الأسهم (ep) واستخدام العائد المحقق في زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات بوجه عام ، وانعكاس ذلك في زيادة حجم الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار .

(4) - قناة سعر الصرف :

تعتبر قناة سعر الصرف احد أهم القنوات التي ينتقل من خلالها اثر السياسة النقدية، خاصة في اقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة انفتاح على الأسواق الخارجية. تزيد أهمية هذه القناة في الدول التي تتسم أسعار الفائدة فيها بعدم المرونة، حيث يلعب اختلاف أسعار فائدة المحلية عن أسعار الفائدة العملات الدولية الرئيسية دورا رئيسيا في تحول مدخزين إلى حيازة العملات ذات العائد الأعلى التي تتسم أسعار صرفها بالثبات النسبي وقابلية للتحويل. يختلف المدى الزمني للانتقال اثر تغيرات سعر الصرف وحجمها على ناتج وتضخم من دولة إلى أخرى ، حسب درجة الانفتاح على العالم الخارجي ودرجة تحرر القطاع المالي كما يعد سعر الصرف احد أدوات النقدية لتحكم في المستوى العام في الدول المستوردة الصافية إلا أنها قد تلعب دورا في انتقال التحديات التي قد تنشأ في الدول الشركاء الرئيسيين في التجارة إلي الاقتصاد المحلي ، وهوما يعرف بالتضخم المستورد.

بناءً على ذلك يجب على السلطات النقدية عند اعتمادها على قناة سعر الصرف الانتباه إلى مستوى التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ويعمل سعر الصرف على نقل وتأثير السياسة النقدية من خلال قناتين من القنوات الفرعية، هما قناة الطلب والعرض الكليين، وقناة التضخم.¹

ينتقل اثر السياسة النقدية من خلال هاتين القناتين بصورة غير مباشرة للاقتصاد الحقيقي، إذ تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين، مما يؤثر بدوره على معدل التضخم بصورة غير مباشرة، وفي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية، تنخفض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، مما ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة، ويصاحب ذلك إن تصبح الودائع بالعملة المحلية أقل جذبا من مثيلاتها بالعملة الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي لأخير بالنسبة إلى إجمال الودائع في الجهاز المصرفي يترتب على هذين الأثرين انخفاض سعر الصرف.

5- قناة التوقعات :

تمثل التوقعات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوجهات سياسة البنك المركزي أهمية بالغة في نجاح الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. في هذا الصدد تتضمن هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من توقعات بشأن متغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مستوى العام للأسعار ومن ثم على مستقبل النمو الاقتصادي.

يتوقف نجاح هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي، بالقدر والمدى الزمني المناسبين، على مدة دقة البيانات الصادرة عن البنك المركزي، حيث انه إذا حظيت التقارير الناتجة عن اجتماعات السلطات النقدية بقدر كبير من الدقة، فان ذلك يعد آمرا هاما في نجاح استخدام قناة التوقعات لضمان نقل آثار السياسة النقدية في الاقتصاد، وتعزيز

¹ – the transmission Mechanism of monetary polisy . the monetary polisy committee . bank of england . pp 4_6 . www.bankofengland.co.uk

قدرتها على تحقيق الاستقرار في العام للأسعار، وبما ينعكس ايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع : موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية¹

إذا كامن أهم أهداف السياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، فهذا يعني أن هنالك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية (البطالة، التضخم، تدهور العملة) بالحلول النقدية. كما يجب التأكيد على أهمية التناسق بين السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها امتصاص فائض القوة الشرائية في السوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب الفائض في شكل أوعية ادخارية، والتأثير على سعر الصرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، كما تستخدم أيضا لحماية العملة الوطنية من التدهور، كل ذلك من أجل التقليل من حدة الاختلال بين الجانب النقدي والجانب السلعي أو الحقيقي

¹ - صاري علي، السياسة النقدية غير تقليدية : الأدوات و الأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد 4 ، 2013 .

ملخص الفصل :

من خلال هذا الفصل نستنتج انه وبالرغم من تعدد مفاهيم السياسة الاقتصادية، الا انه هنالك اتفاق تام بين الاقتصاديين على انها الإستراتيجية التي تقررها الدولة لبلوغ الأهداف المنشودة، والتي غالبا ما يتم تلخيصها في المربع السحري لكالدور وهي: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل ، استقرار مستوى العام للأسعار، والتوازن الخارجي .

وتنقسم السياسة الاقتصادية الى نوعين: سياسة اقتصادية ظرفية تهدف الى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في المدي القصير، وسياسة اقتصادية هيكلية تهدف الى اعادة هيكله الاقتصاد الوطني وتكييفه مع تغيرات المحيط الدولي.

وللسياسة الاقتصادية ادوات متمثلة في السياسة النقدية تستخدمها لتحقيق اهدافها التي ما هي الا مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فإدراكها يعني إدراك الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية، اما عدم ادراكها فيعني اختلال الاستقرار الاقتصادي، الذي غالبا ما يترتب عنه هدر الموارد البشرية وتراجع التنمية الاقتصادية.

ان المصطلح السياسة النقدية كان ولا يزال محط انظار المهتمين بالحياة الاقتصادية، كونها من ادوات الدولة والبنك المركزي للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف القطاعات بهدف تحقيق التوازن علي المستوى الداخلي والخارجي.

كما توصلنا الي ان السياسة النقدية هي جملة من القواعد والاساليب التي تستعملها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للبلاد ،ثم التأثير في الأهداف الوسيطة وذلك من اجل الوصول الى الاهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة وهي اهداف المربع السحري لكالدور .

الفصل الثاني :

دراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع
السحري لكالدور في الجزائر 2009 - 2019

مقدمة الفصل :

يظهر هذا الطرح ان مفهوم فعالية السياسة النقدية يضيق ويتسع بحسب ما تشمله كيفية الوصول الى الهدف يركز المفهوم الضيق للفعالية في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض من الأساسي من هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير مرغوب فيها ⁽¹⁾ أي ان فعالية هذا المفهوم لا ترتبط بكيفية استخدام هذه الأدوات وانما ترتبط بمدى إمكانية تحقيق النتائج المتوقعة من هذا الاستخدام.

يعني المفهوم الواسع للفعالية مدى التنسيق والملائمة بين استخدام وسائل انتقال السياسة النقدية من جهة وبين استخدام أدوات ووسائل السياسات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية بغية تجنب الآثار والإجراءات والتدابير المتعارضة التي تتجم عن عدم التنسيق والملائمة بين هذه السياسات فيما بينها، وهنا نخص بالذكر ان تعارض الأهداف -تحقيق كل هدف يتطلب وسائل معينة حسب طبيعة السياسة المتبعة، نلاحظ ان المفهوم الواسع اتسع أكثر ليشمل المفهوم الضيق الى جانب مدى أهمية السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية أي ان تأثير السلطة النقدية على مجمل النشاط الاقتصادي تتحد بحسب مكانة السياسة النقدية بين السياسات الأخرى .

كما ان فعالية السياسة النقدية ترتبط بمدى تواجد أسواق نقدية ومالية منتظمة وجهاز مصرفي قوي ومتكامل.

من اجل الالمام بفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الاقتصادية تطرقنا في هذا الفصل الى مبحثين:

- مبحث الاول : طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019
- المبحث الثاني : التحليل الاقتصادي للمربع السحري لكالدور خلال الفترة 2009-

2019

المبحث الأول: طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019

بعد الانطلاق في البرامج التنموية والتوسع في النفقات العامة خاصة الجارية منها ارتفعت المدخرات لدى البنوك ، الامر الذي تولد عنه فائض الادخار عن الاستثمار ، ما جعل بنك الجزائر يمارس سياسة نقدية تقييدية تضعف من قدرة البنوك على منح الائتمان عن طريق الاحتياطي القانوني واسترجاع السيولة

المطلب الاول: تطور ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)¹

يعد تخلي بنك الجزائر عن اللجوء إلى الأدوات المباشرة (تأطير القروض) في إدارته للسياسة النقدية، خاصة بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية في النصف الثاني من سنوات تسعينات القرن العشرين جاء الأمر (03-11) لتدعيم قواعد حسن أداء في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، حيث تم تدعيم صلاحيات "مجلس النقد والقرض " باعتباره سلطة نقدية مكلفة بتحديد أهداف وصياغة إطار السياسة النقدية ،وهذا على أساس التنبؤات النقدية التي يعدها "بنك الجزائر" حيث تحدد الأهداف الكمية والفرضية المستهدفة المنجزة على أساس توقعات كل من ميزان المدفوعات والمالية العامة وعمليات الخزينة العمومية وقد حدد مجلس النقد والقرض مثلاً في بداية سنة 2010 وفي سياق الاتجاه التصاعدي للتضخم المستورد، هدف التضخم الضمني ضمن 4% مقابل 3% سنة 2006 .

وبالترباط مع ذلك فإن الحدود المتعلقة بعمليات بنك الجزائر تتحدد من حيث المخزون ومن حيث التدفق والتي تأتي في الواقع من البرمجة النقدية، وقد ارتكزت الأهداف النقدية والفرضية الكمية سنة 2010 على متوسط سعر البترول الذي يقدر بـ 76.5 دولار للبرميل وهذا بعد الانخفاض الكبير والصدمة الخارجية الأهم في العشرية سنة 2009 والذروة المحققة سنة 2008 حيث وصل سعر البرميل الواحد لأول مرة في تلك السنة إلى 145 دولار للبرميل خلال الشيع الثاني من شهر تموز / يوليو بينما بلغ السعر المتوسط الفعلي

¹ - محمد راتول، صلاح الدين كروش ' تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 ' بحوث اقتصادية عربية ، العدد 66 / ربيع 2014 ' ص 100

للمحروقات سنة 2010 في حدود 80.15 دولار للبرميل ممثلا زيادة قدرها 4.77 % مقارنة بالسعر المتوسط المعتمد في البرمجة المالية ، وازدياد 28.75 % مقارنة بمستوى سنة 2009 ونتيجة لذلك بلغ التوسع النقدي وتيرة فعلية قدرها 13.8 % سنة 2011 متجاوزا بذلك الهدف الكمي المحدد وكذلك سنة 2006 حيث بلغ نسبة 18.67 % متجاوزا كذلك الهدف الكمي المحدد.

- لقد بقيت استرجاعات السيولة لمدة 8 ايام و3 اشهر الإدارة نشطة في إدارة السياسة النقدية سنة 2010 باعتبارها وسيلة سوق وقد قام بنك الجزائر في آذار /مارس 2009 بتخفيض معدلات الفائدة على استرجاعات السيولة لمدة 3 اشهر إلى 1.25 % مقابل 2 % وكذلك تخفيض معدلات استرجاعات السيولة لمدة 8 ايام.

فيما يخص أداة تسهيل الودائع المغلقة للفائدة وهي عملية ضبط دقيقة مستعينة بمبادرة من المعارف حيث لم يقم بنك الجزائر بتغيير معدلات هذه الإدارة طوال سنة 2010 والمحددة 0.30 % بدءا من آذار / مارس 2009 وذلك بعد التخفيض الذي مسها في كانون الأول ديسمبر 2007 وانتقال معدلاتها من 1% الى 0.75% ويبقى معدلها يمثل المستوى الأدنى مقارنة بالمعدلات المطبقة على الأدوات الأخرى لامتصاص السيولة وفي المقابل فقد استعادت هذه الإدارة دورها سنة 2009 (-14%) بفعل تقلص السيولة النقدية جراء تقلص الموجودات الخارجية الناتجة من الصدمة الخارجية والناتجة بدورها من انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية وتقلص الحماية البترولية تبعا لذلك الأمر الذي افرز تقلصا في فائض في خزائن البنوك.

ويوضح مجال معدلات الفائدة يمنح بنك الجزائر عمليا اهتماما متزايدا لمعدلات الفائدة القصيرة الأجل وخاصة إن معدل الإسترجاعات لمدة 3 اشهر يبقى أعلى معدل لمجال المعدلات المطبقة من طرف بنك الجزائر في تخفيض فائض السيولة كما نجد قناة سعر الصرف الاسمي كذلك ضمن القنوات المهمة للانتقال السياسة النقدية وخاصة إن قناة تكلفة

إعادة تمويل المعارف من طرف بنك الجزائر لم يعد معمولاً منذ عام 2002 وهي السنة المقابلة لظهور فائض السيولة الهيكلي في النظام المصرفي

الفرع الأول : الكتلة النقدية في الجزائر ومقالاتها خلال الفترة 2009 - 2019

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر نموا مستمرا والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول الذي نتجت عنه احتياطات صرف ضخمة .

أولا : الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

الجدول (2 - 2) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

السنوات	النقد القانونية	ودائع البنوك	في الخزينة والبريد	الكتلة النقدية M1	نمو M1	اشباه النقد	الكتلة النقدية M2	نمو M2%
2009	1829.4	2541.9	572.9	4944.2	-0.41	2228.9	7173.1	20.43
2010	2098.6	2922.3	735.5	5638.5	14.04	2524.3	8162.8	13.79
2011	2571.5	3536.2	1034	7141.7	26.65	2787.5	9929.2	21.63
2012	2952.3	3380.5	1349	7681.5	7.75	3331.5	11015.1	10.93
2013	3204	3564.5	1481.3	8249.8	7.39	3691.7	11941.5	8.41
2014	3658.9	4460.8	1483.3	9603	1.16	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.1	3908.5	1244.6	9261.2	1.03	4443.3	13704.5	0.13
2016	4497.2	3745.4	1164.4	9407	1.01	4409.3	13816.3	0.81
2017	4716.9	4513.3	1035.8	10266	9.13	4708	14974.6	8.38
2018	4797	4858.5	1140.2	10995.4	7.1	5161.8	16159.2	7.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008 ، 2017 ، والنشرة الإحصائية الثلاثية

رقم 44 ديسمبر 2018 ، ص 10 .

الجدول رقم (2_1) يوضح تطور الكتلة النقدية M1، حيث سجلت في سنة 2009 انخفاضا يكاد يكون معدوما بنسبة 0.41%، ثم سجلت ارتفاعا بعد ذلك في 2010 و 2011 بنسب 14.04% و 26.65% على التوالي، واستمر النمو الكتلة النقدية M1 إلى غاية سنة 2018 ولكن نسب الزيادة كانت ضئيلة جدا بالمقارنة مع الفترة السابقة.

من خلال مكونات الكتلة النقدية M1 يتضح إن السبب الرئيسي لنمو M1 هو الزيادة الودائع تحت الطلب في البنوك فمن خلال الجدول نلاحظ - على عكس القاعدة النقدية والودائع لدي الخزينة وحسابات الصكوك البريدية - تنامي الودائع تحت الطلب بنسب ملحوظة؛ فبعدما بلغت سنة 2001 حدود 554.9 مليار دج قُدرت سنة 2018 ب 4848.5 مليار دج أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة ب 9 مرات تقريبا، وهوما يسمح للبنوك التوسع في منح الائتمان واشتقاق نقود الودائع.

كما يوضح الجدول رقم (2_1) أيضا تطور الكتلة النقدية M2، حيث عرفت ارتفاعا بنسب متذبذبة إلى شبه منعدمة سنة 2009 قدرت بنسبة 7173.1 مقربة بالسنوات السابقة إلى غاية سنة 2018 والتي بلغت M2 شهر سبتمبر فيها 16159.2 مليار دج وبنسبة زيادة عن سنة 2017.

الكتلة النقدية M2 والمكونة من M1 إلى جانب أشباه النقود - وودائع الأجل - تضاعفت 6 مرات تقريبا خلال الفترة والسبب في ذلك الزيادة المستمرة للودائع لأجل والتي تستقطبها البنوك نظير منح فوائد عليها، حيث بلغت سنة 2001 مبلغ 1235 مليار دج، ثم ترتفع بعد ذلك إلى غاية سنة 2018 أين بلغت حدود 5161.8 مليار دج.

ثانيا : مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

شهدت مقابلات الكتلة النقدية ارتفاعا مع بداية سنة 2009 خاصة ما تعلق بتدفقات العملات الأجنبية والتي اهتمت في تكوين احتياطي صرف عملت السلطة النقدية علي تكييفه والوضع الاقتصادي العام.

والجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2018 وعلاقتها بحجم القاعدة النقدية والكتلة النقدية M2 :

الجدول (2-3) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2009-2018

السنوات	الذهب العملات الأجنبية	قروض الدولة	قروض الاقتصاد
2009	10886	-3488.9	3086.5
2010	11997	-3392.9	3268.1
1011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14940	-3343.4	4298.4
2013	15225.2	-2135.4	5156.3
2014	15734.5	-1992.3	6504.6
2015	15375.4	567.5	2777.2
2016	12596	2682.2	7909.9
2017	11227.4	4691.9	8880
2018	10301.3	2529.2	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008، 2012، 2017.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 44 ديسمبر 2018 ، ص 6 .

يبين الجدول رقم (1-3) مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر والمتمثلة في كل من الذهب والعملات الأجنبية ، القروض المقدمة للدولة والقروض المقدمة للاقتصاد .

1-الذهب والعملات الأجنبية: يمثل كل من الذهب والعملات الأجنبية أهم مقابلات الكتلة

النقدية في الجزائر، ونلاحظ نمو مستمر لصافي الموجودات الخارجية، وذلك راجع

لتحسن عائدات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث

سجلت تطورا ايجابيا حتي سنة 2014 ، لتسجل بعد ذلك انخفاضا حتي سنة 2018

بسبب الصدمة الخارجية المرتبطة بتراجع أسعار البترول وبالتالي تراجع عائدات المحروقات .

2- **القروض المقدمة للاقتصاد:** تمثل ذلك الائتمان الممنوح من طرف البنوك للاعوان الاقتصاديين، وسجلت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة، والسبب راجع إلي وفرة الادخار وتنامي الودائع لدي البنوك، وأيضا الأشغال العمومية والصفقات العمومية في إطار البرامج التنموية تتطلب تمويلا كبيرا، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة في إطار صندوق دعم تشغيل الأمر الذي زاد في الطلب علي القروض .

3- **القروض المقدمة للدولة:** هي مجموعة من التمويلات الممنوحة للدولة من طرف النظام البنكي، ويتضح إن الدولة كانت تمثل مدينا للنظام البنكي في الفترة 2001 - 2014 بسبب التمويلات الممنوحة لمشروع التنمية، ولما واصلت إيرادات المحروقات في الارتفاع أصبحت الدولة تمثل دائنا للنظام البنكي بسبب وفرة التمويلات والتي كان مصدرها صندوق ضبط الإيرادات واستمرا الوضع على هذه الحال حتى سنة 2014 لتعود مدينا في الفترة 2015 - 2018.

تؤدي احتياطات الصرف الأجنبي دورا هاما كإحدى مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر حيث أنها أسهمت بشكل كبير في تنامي الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك باعتبار مصدرها المرتبط بعائدات المحروقات والذي أهم مصدر للتوسع النقدي.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية غير مباشرة في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

مارس بنك الجزائر السياسة النقدية عن طريق الأدوات الكمية التقليدية في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلي استحداث أدوات جديدة تمثلت في استرجاع السيولة لسبعة أيام واسترجاع سيولة لثلاثة أشهر واسترجاع السيولة لستة أشهر.

أولا : الأدوات الكمية التقليدية لسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

تتمثل هذه الأدوات في كل من المعدل الاحتياطي الإجباري المفروض على الودائع لدي البنوك بالإضافة إلي معدل أو سعر إعادة الخصم والذي يمثل العمولة التي يتقاضاها بنك الجزائر لقاء خصمه للأوراق التجارية .

1 - تطور معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها الى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير بالزيادة في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة او بالنقصان حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 10-90 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم خاص بكل قطاع لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده .

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسطية لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر :-

جدول رقم (2-4): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2009-2019)

السنوات	TR	السنوات	TR
2009	%4	2015	%4
2010	%4	1016	%4
2011	%4	2017	%3.75
2012	%4	2018	%3.75
2013	%4	2019	%3.5
2014	%4		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على- الديوان الوطني للإحصاء - بنك الجزائر ،النشرة

الإحصائية الثلاثية رقم ، مارس 2018 ، ص 19 .

من خلال الجدول رقم(1-4) نلاحظ ان معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2009 الى سنة 2015 كان ثابتا وهوما يفسر عدم فعالية هذه الاداة في التأثير على عرض النقود في الاقتصاد الجزائري، ثم بعد سنة 2016 بدا بانخفاض الى %3.75 وبقي هذا المعدل ثابت الى غاية اليوم وذلك للاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا وانعدام إعادة الخصم وسجل هذا المعدل انخفاضا طفيفا ليبلغ 3.5 % .

(2)- تطور معدل الاحتياطي الاجباري

حدد قانون النقد والقرض 10-90 في المادة 93 انه لا يجب ان يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% وفي سنة 2007 وبالتحديد في 24 ديسمبر ارتفع معدل الاحتياط القانوني الى 8% وبقيت عند هذه النسبة في 2008 وبعد ذلك عرف ارتفاعا واسعا الى غاية سنة 2015 بنسبة تقدر ب 12% وخلال السنتين الأخيرتين بدا بالتراجع النسبي.

كما استعمل بنك الجزائر نسبة الاحتياطي الإجباري كأداة فعالة للحد من قدرة البنوك التجارية على الاشتقاق نقود الودائع بالتالي التقليل من منح الائتمان الاقتصادي، وذلك في

ظل تزايد ونمو المدخرات لدى البنوك والجدول التالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الاجباري طيلة فترة الدراسة :

الجدول رقم (2-5): تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر للفترة (2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي%	8%	9%	9%	11%	12%	12%
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل الاحتياطي%	12%	8%	8%	10%	8%	

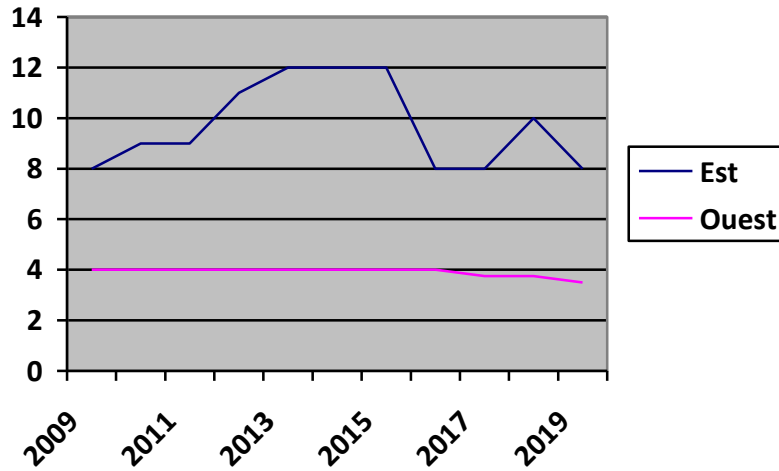
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06 ، مارس 2009 ، ص 17 .
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20،ديسمبر 2012 ،ص 17.
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41 ، مارس 2009 ، ص 17

ومن خلال الجدول (1-5) إن بنك الجزائر حاول في ظل تزايد الادخار منذ سنة 2001 ان يمارس سياسة نقدية تقييدية اتجاه البنوك التجارية من خلال نسبة الاحتياطي الإجباري المفروض على الودائع ،حيث سجل ارتفاع بنسبة 8% سنة 2009 مقارنة بالسنوات السابقة و9% سنتي 2010 و2011 ، واستمر في الارتفاع حتي سنة 2015 (12%) ثم انخفض في سنتي 2016 و2017 إلي 8% ثم سجل ارتفاعا في 2018 الي 10% .

والشكل التالي يوضح تطور معدلي الاحتياطي القانوني وإعادة الخصم :

الشكل (2- 8) : نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل اعادة الخصم في الجزائر 2009_2019



ثانيا - الأدوات الكمية المستحدثة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

استعمل بنك الجزائر إلي جانب أداتي الاحتياطي الإجباري وسعر إعادة الخصم أدوات جديدة لم يسبق له إن استعملها قبل سنة 2001 باستثناء المعدل المستهدف لنظام الأمانات - تمثلت في استرجاع السيولة ، وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة .

حسب النظام رقم 91-08 المتضمن تنظيم السوق النقدية يمكن لبنك الجزائر التدخل

بواسطة : ¹

- عمليات اخذ أو منح علي سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة وإن هذه العمليات ليست آلية ولا بتكاليف ثابتة ؛
- عمليات الأمانة لمدة (7) أيام ؛
- عمليات أخرى يحتفظ بنك الجزائر بإمكانية إدخالها وإن هذه العمليات المنتظمة يمكن انجازها في إلي وقت ، ولكن لصالح المتصرف فقط .

¹ بنك الجزائر التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2009، ص ص 181 / 182

وتتم عمليات استرجاع السيولة عن طريق مناقصات فورية والتي يمكن إن تكون في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو الأجل ، يتم مكافئتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة .

أما تسهية الودائع المغلة للفائدة فيتم القيام بها من طرف المصارف ، ويمكن لهذه الأخيرة إن تلجأ لهذه التسهيل عن طريق تشكيل الودائع لدى البنك الجزائر لمدة 24 ساعة ، حيث يتم مكافئة هذه التسهيل بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا ويمكن تغييره حسب تقلبات السوق والجدول الموالي يوضح تطور هذه المعدلات طيلة فترة الدراسة :

الجدول (2 - 6): تطور معدلات الأدوات الكمية المستحدثة من طرف البنك الجزائر

لاسترجاع السيولة خلال الفترة 2009 - 2019

تسهيلات الودائع المغلة للفائدة	المعدل المستهدف لنظام الامانات لمدة 24 ساعة	استرجاع السيولة			
		لمدة 6 اشهر	لمدة 3 اشهر	لمدة 7 ايام	السنوات
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2009
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2010
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2011
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2012
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2013
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2014
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2015
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2016
-	-	-	-	-	2017
-	-	-	-	-	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009، ص 17
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012، ص 17
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2009، ص 17

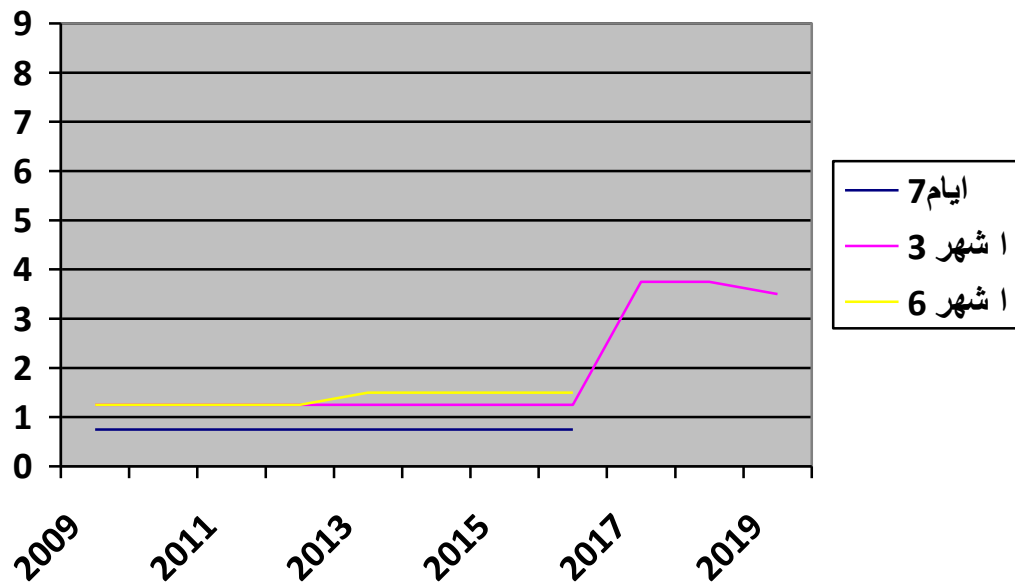
يبين الجدول رقم (1-6) وسائل التحكم ومراقبة السيولة في السوق النقدية:

1- استرجاع السيولة لمدة 7 أيام: استعمل بنك الجزائر هذه الأداة بعد ظهور فائض السيولة لدى البنك وعرف تذبذبا في الفترة 2003 - 2008 ليستقر بعد ذلك عند حد 0.75 % إلى غاية 2016 ، ليسجل ارتفاع سنة 2018 بمعدل 3.5 % .

2- المعدل المستهدف لنظام الأمانات: لم تكن هذه الأداة فعالة في نظر بنك الجزائر، حيث تخلي عن العمل بها سنة 2007 بعد أن قام بتخفيض هذا المعدل إلى 4.5% سنة 2003 .

3- تسهيلات الودائع المغلة للفائدة: بدا بنك الجزائر العمل بهذه الأداة سنة 2005 بمعدل 3 % إلى غاية سنة 2016 .

الشكل (2 - 9) : تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر 2009 - 2019



من خلال ما سبق يتضح أن بنك الجزائر مارس سياسة نقدية انكماشية من خلال الزيادة المستمرة في معدل الاحتياطي الإجمالي وذلك من أجل الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان ، كما أنه استعمل أدوات جديدة من أجل سحب الكتلة النقدية الفائضة لدى البنوك وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار ، غير أن حجم الكتلة النقدية M2 استمر بالارتفاع طيلة فترة الدراسة ومنه فشلت السياسة النقدية من التحكم في عرض النقود طيلة الفترة 2009 - 2019

المطلب الثاني: آثار انتقال السياسة النقدية إلى متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

تبعاً لتطور السياسة النقدية في الجزائر وتغير أهدافها سنة 2010 مع صدور الأمر (10-04) في 26 أوت 2010 الذي اعتبر أن الحد من التضخم هو الهدف النهائي والصريح للسياسة النقدية وكذا البحث عن الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة وهذا عكس القوانين والأوامر السابقة التي تتميز بتعدد وتضارب الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيها وعدم إعطائها الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.

لقد اتبعت السلطات مع بداية عشرية القرن الحادي والعشرين سياسة توسعية من خلال التركيز على المنطق الكينزي وخاصة مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو

واعتماد سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة المعروض النقدي، وهوما انعكس في زيادة التضخم تشوه المربع السحري لكالدور في الاتجاه الجنوبي الشرقي .

ونستعرض في ما يلي آثار السياسة النقدية في تطور متغيرات المربع السحري لكالدور

في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019

1. الأثر في النمو الاقتصادي:

يمكن أن يوصف النمو الاقتصادي بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الحقيقي وهو بالتالي خفف من عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي قد يكون متأثراً من التوسع الأفقي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية عبر التراكم في القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة، أو ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، كما قد يكون ناجماً عن التوسع العمودي من خلال رفع الإنتاجية الكلية لرأس المال، ويختلف معدل نمو الناتج المحلي الخام المستخدم كمعيار لقياس النمو الاقتصادي من بلد إلى آخر، ولتحليل تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2019، فإننا نلاحظ أنه يتميز بنوع من الاستقرار، بالغا

أقصاه سنة 2009 ب 1.6 % وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك لا يبهر، إن يكون النمو هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، بل إنه يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، والتحسين في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة العملات الأجنبية الأخرى. ويظل قطاع المحروقات مهيمنا على النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل في المتوسط 30 بالمئة من الناتج الداخلي الخام 34,7 بالمئة سنة 2010، وتمثل إيرادات المحروقات أكثر من 66 بالمئة من إجمالي إيرادات الميزانية سنة 2010، كما أن النمو في القطاع الزراعي يتوقف على مدى ملائمة الظروف المناخية، وهوما حصل سنة 2009، وذلك بتحقيق نمو يساوي 20 بالمئة من حيث الحجم، وكذا قطاع خدمات الإدارة العمومية، وقطاع البناء والأشغال العمومية، وهذه كلها عوامل تؤثر في وتيرة النمو الحقيقي في الجزائر.

2. الأثر في التضخم :

يعرف التضخم كما يلي: «كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ، أما بالنسبة إلى تحليل التضخم خلال الفترة 2009 - 2019 فقد ساهمت سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم ، وقد قام بنك الجزائر، بشكل خاص، بتعزيز لوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ سنة 2002، كما تميزت وبالأخص بين سنتي 2004 و 2005 بدورة توسع نقدي، كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية، ولا سيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ سنة 2005 الكتلة النقدية بعنوان M2» ، وهذا باستثناء سنة 2009، كان تحت تأثير الصدمة الخارجية الناتجة من انخفاض أسعار المحروقات، وارتفاع أقل حدة من الوتائر التي عرفها النمو النقدي الذي بلغ 24.2 بالمئة سنة 2007.

كما تم اعتبار التضخم هدفا محددا للسياسة النقدية، وذلك ابتداء من الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها الأمر الرقم 04 - 10 (الصادر في 26/8 / 2010 والمعدل والمتمم للأمر الرقم (03. 11) المتعلق بالنقد والقروض. وهو بمثابة إرساء قانوني لاستقرار

الأسعار ، كهدف نهائي وصريح للسياسة النقدية، حيث قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير، فضلاً عن نموذج تحديد مستوى لتوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومن ثم تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المدى القصير، والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، بتعديل الإدارة العملية للسياسة النقدية.

وبالإضافة إلى الوسائل المختلفة التي يقوم بها بنك الجزائر بامتصاص فائض السيولة، ودورها في إرساء أكثر للاستقرار النقدي والمالي، ساهمت العودة إلى الزيادة في الموارد المتراكمة (ادخارات مالية)، واستمرار فائض الادخار عن الاستثمار كميزة هيكلية للاقتصاد الجزائري، في صندوق ضبط الإيرادات، باستثناء سنة 2009، رغم الارتفاع القوي لنفقات الميزانية الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات)، وبخاصة سنة 2010 ودورها في تخفيف التتقيد.

ومنه، فإن للسياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر، وتعزيزه للأدوات غير المباشرة في إدارته لها، وكذلك الدور الذي تمارسه الخزينة العمومية من خلال الزيادة في الموارد المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تخفيف التتقيد؛ كل ذلك ساهم في تخفيض معدل التضخم.

3. الأثر في التوازن الخارجي وميزان المدفوعات :

التوازن في ميزان المدفوعات لبلد ما بأنه: «سجل منتظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة، ومكوناته الرئيسية هي: الحساب الجاري، وحساب رأس المال، وحساب التسويات الرسمية، وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة، والمعاملة الدائنة هي تلك التي تؤدي إلى الحصول على مدفوعات من الأجانب، والمعاملة المدينة هي تلك التي تؤدي إلى مدفوعات للأجانب .

ولتحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2010، (فإننا نسجل سنة 2008)، وبعد عشر سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة مع

المؤسسات المالية الدولية، واستعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ سنة 2000، حيث سجل الرصيد الخارجي الجاري رصيذا موجبا قدره 9.14 مليار، وقد واصل في التحسن، حيث بلغ سنة 2008 34.450 مليار دولار، وهو ما يمثل 20.2 بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي، ويساوي بذلك ضعف الفائض .

في سنة 2009 ، وهو يعكس حدة الصدمة الخارجية التي حصلت سنة 2009، وهذا كله بفضل تحسن سعر البترول في السداسي الثاني من سنة ٢٠١٠ ، بالغا ذروة متوسطة قدرها 92.82 دولار للبرميل في كانون الأول/ديسمبر مقابل 62.26 دولار للبرميل سنة 2009. وقد انتقلت صادرات المحروقات، إلى 56.12 مليار دولار، كما ارتفعت الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2010 والتي تجرها المنتجات نصف المصنعة مختتمة بمبلغ 0.98 مليار دولار مقابل 0.77 مليار دولار في سنة 2009 كما تزايدت واردات السلع من جانبها بشكل طفيف في سنة 2010 ، وهذا بعد أن تراجعت في السداسي الثاني من سنة 2009 ، تحت تأثير الإجراءات الحذرة المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تقليص المديونية الخارجية الذي اكتمل قبل مجيء الأزمة المالية الدولية، أصبح رصيد المدفوعات الجاري هو العنصر المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية، كما يتواجد حساب رأس المال، من جهته، في فائض سنة 2010، وهذا منذ سنة 2008 ، مع اقتصاره على بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على عكس السنوات إذن، وكمحصلة، فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري طيلة العشرية فوائض معتبرة، وإن سجل انخفاضا في تلك الفوائض أو حتى تم تسجيل عجوزات، والسبب ناتج أساسا من الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية (كما في سنة 2009 ، خاصة في السداسي الأول)، وكذا إلى تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية. لذا يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع المحافظة على الاستمرار في استقرار ميزان المدفوعات، الذي يخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في لأسواق الدولية .

4. الأثر في العمالة والتشغيل :

يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من سعر ي الأجور، ويربط هذا التعريف بمستوى الأجور، لأنه يوجد دائماً معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملاً يقومون بذلك، ويسمى بأجر القبول. وبالتالي، فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق ، وتحليل مشكلة البطالة والتشغيل نجد أن معدل البطالة عرف انخفاضاً محسوساً (بحسب الإحصاءات الرسمية للديوان الوطني للإحصاءات) من 10.2 % سنة 2009 إلى حوالي 10 بالمائة سنة 2010

ولعل من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة، إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك، وهو ما جسده 59: برامج الشبكة الاجتماعية، والأنشطة ذات المنفعة العامة، والمنحة من خلال الصيغ المختلفة التالية الجرافية للتضامن، وبرامج عقود ما قبل التشغيل، وجهاز الإدماج المهني، وأشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة.

إلا أن المعدلات والأرقام الخاصة بالبطالة في الجزائر، والتي تختلف من مصدر إلى آخر تجعل من الصعوبة بمكان على الباحث الحكم على مدى الانخفاض الفعلي لمعدل البطالة، في ظل عدم التأكد من دقتها ومصداقيتها، إلا أنه يمكن القول إن مشكلة البطالة تظل المشكلة رقم واحد في الجزائر، بسبب مخزون الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، والمقدرين بحوالي 250.000. 300.000 طالب عمل جديد من الشباب، كما أن صيغ التشغيل المذكورة لم تكن في مستوى التوظيفات المالية الكلية التي تزيد على 140 مليار دينار بسبب طبيعة مناصب العمل المستحدثة ، والتي هي في الغالب مناصب

مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو ولا تساعد في خلق نشاطات حقيقية ودائمة. كما أن مشكلة البطالة ترجع إلى عدم توفر البيئة المناسبة والجاذبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص الحقيقي، بالإضافة إلى عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5 بالمئة بشكل متنسق حتى يمكن تسريع واثائر التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتبر ومتواصل للبطالة.

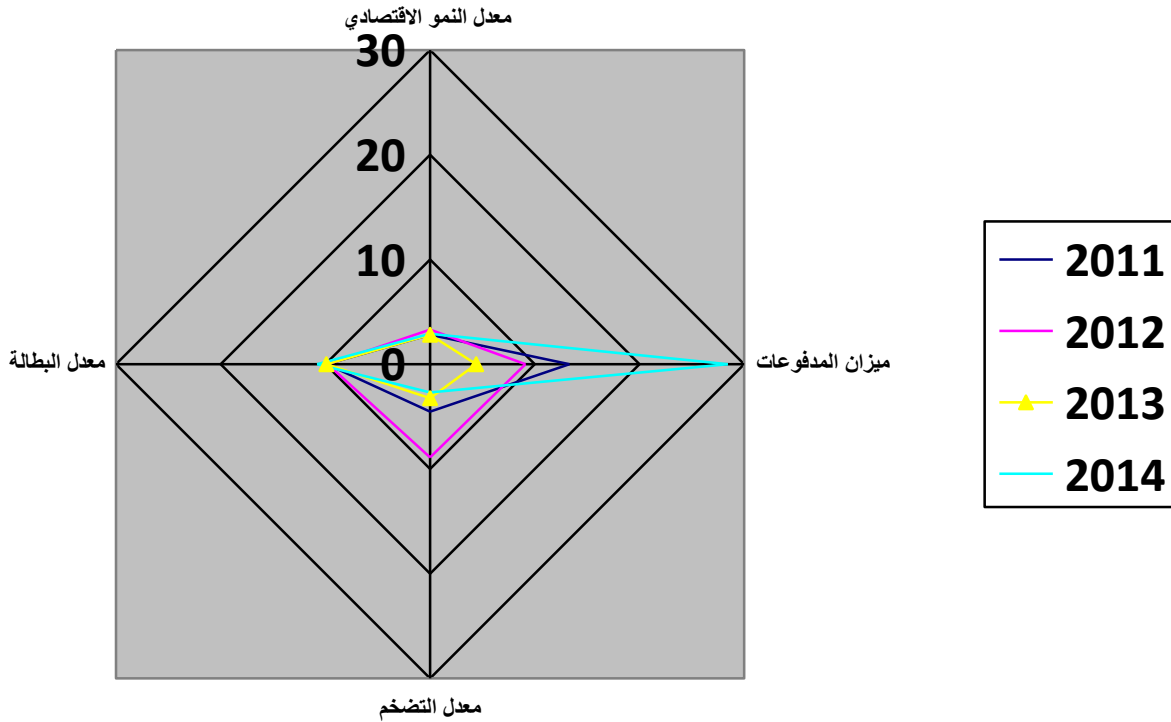
المطلب الثالث : فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور خلال الفترة 2010 - 2015

الفرع الأول : شكل المربع السحري كالدور خلال الفترة 2010-2015¹

لا يزال صانعة السياسة النقدية والمالية اليوم في الجزائر وجميع أنحاء العالم على حد سواء بين شقي رحى يواجهون مهمة جسيمة تتمثل في تحقيق أوضاع اقتصادية مستقرة مع العبور باقتصادياتهم سالمة من الفترة النمو المتباطئ واحتوائهم التضخم وتكتسب الجهود المتعددة الأطراف أهمية خاصة في الظروف الراهنة لمعالجة الاضطرابات المالية والنقدية ، الشكل أدناه يوضح المربع السحري كالدور في الجزائر . بالإضافة إلى محاولة البحث عن مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية مجملا في الجزائر من خلال الاعتماد على تحليل زوايا مربع كالدور ، وبما انه يصعب تحليل المربع على فترات طويلة نتيجة لتماثل البيانات ما يشكل صعوبة في التحليل سوف يتم تحليل زوايا المربع ، وعليه ومن هذا المنطق نجد انه من الأنسب اختيار فترة ثم تحليلها من خلال تقديم ملخص حول توجهات الاقتصاد في البلاد ، ثم اختيار الفترة 2011 - 2014 ، علي فترة سنتين لتبيان تطور توجهات السياسة الاقتصادية العامة .

¹ - بن علي ميلود، بوهريه عباس ' مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور -الاقتصاد الجزائري نموذجا، أطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي و بنكي معمق، جامعة غرداية ، 15 مارس 2017، ص 10 .

الشكل رقم (2-10): مربع السحري كالدور 2011 - 2014



يسعى صانعو السياسات الاقتصادية الكلية الي تحقيق توازن بين دعم النشاط الاقتصادي في مواجهة فترة الهبوط ، وشدة عسر الاوضاع المالية وبين التأكد من ان التحول المستمر في الاسعار النسبية التي تغلفه طفرة من اسعار السلع والخدمات لا يدفع نحو الارتفاع المتواصل في المعدلات التضخم ، اذ يمكن استخدام السياسة النقدية لدعم السياسة الاقتصادية في الجزائر لاسيما ابان موجة الهبوط الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي . ومن هذا المنطق التساؤل الذي نبحث عن الإجابة عنه هو مدى قدرة السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي اختزلت في "المربع السحري كالدور " .

سنة 2010 - 2011 ، حققت مستويات مرتفعة من التضخم بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي الذي قابلها نمو في القاعدة النقدية M2 بيد ان PIB شهدا نمو ملحوظا ، ومن ناحية اخرى سجلت تراجع في مستوى الاداء في ميزان المدفوعات الجزائري بالرغم من انه لم

يشهد عجزا ، وهذا نظرا للتراجع الكبير في الصادرات المحروقات . من هذا التحليل نلاحظ بأن بنك الجزائر استطاع ضبط كلا من متغير الدخل الوطني بالإضافة الي البطالة في حين ان مؤشر التضخم ورصيد ميزان المدفوعات كان نسبيا كون هذا الاخير تأثير جزئيا بالصدمة الخارجية نتيجة تراجع نسبي في الطلب علي المحروقات في اسواق الطاقة العالمية.

سنة 2012 - 2013 ، بالرغم من ان معدلات البطالة ظلت مستقرة عند 10 % غير ان مستويات التضخم وصلت مستويات مقبولة نوعا ما حيث بلغت 05 % سنة 2013 ، الا ان ميزان المدفوعات كان نسقه متناقضا 00.13 مليار دولار سنة 2013 ويرجع هذا اساسا الي تؤثر عائدات المحروقات ، اضافة الي ذلك يبقى مستوى الناتج الداخلي يسجل مستويات عالية .

سنة 2014 - 2015 ، سرعان ما ارتفعت معدلات البطالة مقارنة بالسنوات الماضية وبالرغم من ان الارتفاع طفيف 02 % تقريبا الا انه يعطى صورة عن تراجع مستوى اداء الاقتصاد الجزائري خاصة الاستثمارات فقد سجلت نسبة البطالة سنة 2015 ، 11.20 % أي ان النمو 03 % عن سنة 2013 ، وقد كان نسق التضخم في نفس الرتم حيث ارتفعت مستويات التضخم بواقع 02 % وهو مؤشر مؤشر مخيف فعلا يعكس مدى نجاعة السياسة النقدية في ضبطها المؤشر المهم ، ولم يسلم ايضا مؤشر النمو PIB من الانزلاق الخطير حيث بواقع 10% ، في حين سجل ميزان المدفوعات اول عجز منذ سنة 1997 ، والسبب واحد لا اكثر وهو تراجع عائدات المحروقات .

ويلخص هذا التحليل بان السياسة النقدية في الجزائر غير ناجعة نسبيا نظرا لتأثر الاقتصاد الجزائري بالعللة الهولندية (لعنة الموارد) وتراجع اداء التعاملات الخارجية (رصيد الميزان المدفوعات سالبا) كون الاقتصاد تأثر كليا بالصدمة اسعار الطاقة.

الفرع الثاني : إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية¹

يستهدف البنك المركزي مجموعة من المتغيرات تقع بين أدواته وبين أهدافه تسمى هذه الأخيرة بالاستهدافات الوسيطة ، وهي نوعان :

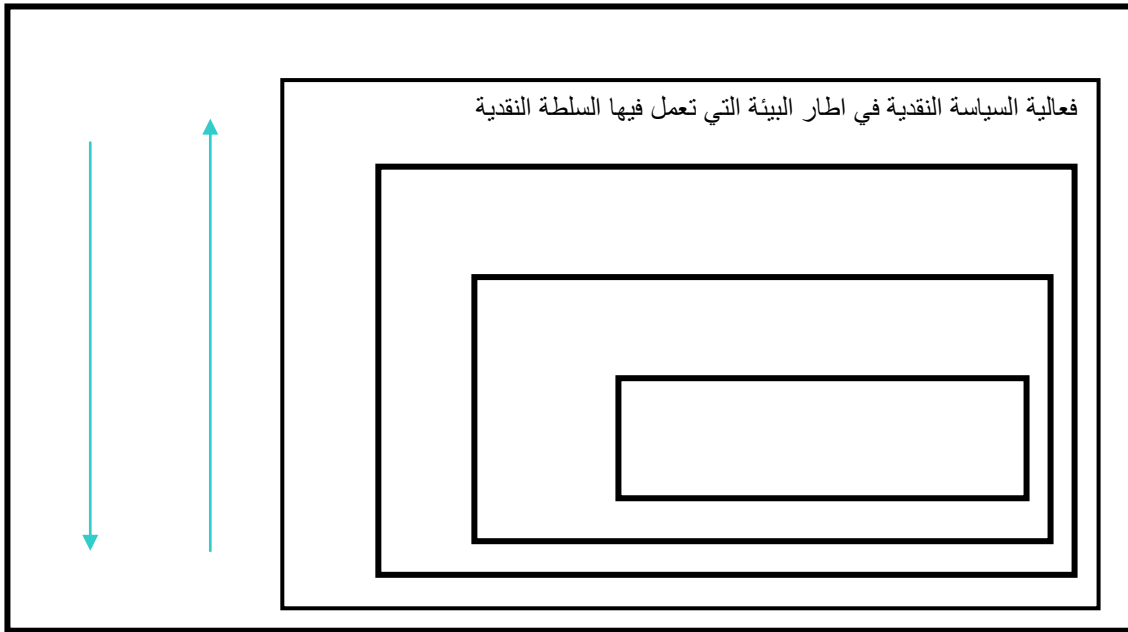
النوع الأول كمي ويشمل مختلف مستويات الكتلة النقدية M1 , M2 , M3 , M4أو المقابلات لهذه المستويات من العرض النقدي (القروض الداخلية مثلا) ، إما النوع الثاني فهي متغيرات سعرية تشمل الفائدة طويلة أو قصيرة الأجل أو أسعار الصرف ، وبالتالي يكون لهذه المتغيرات اثر مباشر علي هدف استقرار الأسعار .

لا يمكن لهذه الاستهدافات أن تتأثر مباشرة بأدوات السلطة النقدية لذا يتم اختيار مجموعة أخرى من المتغيرات تعرف بقنوات إبلاغ السياسة النقدية ، مثل قناة سعر الفائدة قناة سعر الصرف ، قناة الائتمان ، وهي عبارة عن متغيرات سعرية الاستجابة لأدوات البنك المركزي ، لا يمكن تصور هذه السيرورة من العمليات المتداخلة في نقل أو انتقال السياسة النقدية بأنها إجراءات بسيطة عمليا بل هي معقدة جدا، لذا فإدراك مدى فعالية السياسة النقدية ينطلق من فهم إدراك واسع لمدى فعالية وسائل انتقال هذه السياسة (المفهوم الضيق، كما يبينه الشكل رقم () ثم الانتقال الى مستويات أخرى من فعالية السياسة النقدية .

تحاول السلطة النقدية تحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار الأسعار (الحد من التضخم) من خلال التأثير على المجموعتين من المتغيرات هما : الاستهدافات الوسيطة وقنوات إبلاغ السياسة النقدية ، يستعين البنك المركزي بهذه المتغيرات لإحداث اثر عليها لما لها من علاقة وتأثير على الهدف النهائي - لا تستطيع الوصول إلي أهدافه عن طريق أدواته مباشرة - تعرف بوسائل انتقال السياسة النقدية .

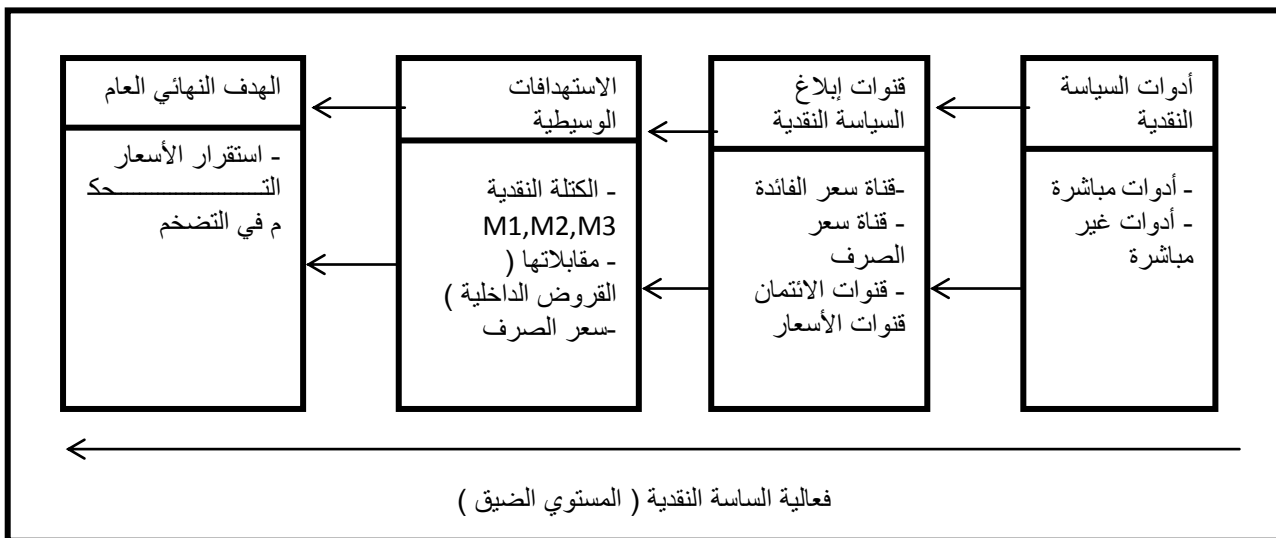
¹ _ عبد العزيز طيبة . استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الموسم الجامعي 2004-2005، ص 57 .

الشكل رقم (2-11) : مخطط توضيحي لمستويات فعالية السياسة النقدية



المصدر : عبد العزيز طيبة ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2005 ، ص 57 ،

شكل رقم (2-12) : مخطط توضيحي لاستراتيجية البنك المركزي في إبلاغ الهدف النهائي (العام) للسياسة النقدية



المصدر : عبد العزيز طيبة ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2005 ، ص 57 .

المبحث الثاني : أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب مربع السحري كالدور 2015-2009

تمهيد

إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية ذات طابع إنفاقي توسعي من خلال دعم الطلب الكلي ، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك استفادة من العائدات النفطية التي شهدت ارتفاعا ملحوظا ، وجراء هذا التوجه في السياسة الاقتصادية فقد العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي تعد بمثابة مدخل كلي لتقييم السياسة الاقتصادية الكلية ، وتتمثل هذه المتغيرات حسب ما جاء به " كالدور " في النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي ومعدل البطالة وأخيرا معدل التضخم .

غير إن الاقتصاد الجزائري حسب الخبراء الاقتصاديون يرون انه لن يستوعب حجم المخصصات المالية

الموجهة له ، وعليه فان ذلك سوف ينعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية من أهمها أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

المطلب الأول: دراسة مؤشرات أهداف السياسة الاقتصادية وفق مربع السحري ل كالدور

الفرع الأول : التحليل الاقتصادي للمربع السحري كالدور خلال الفترة (2019-2009)

إن الوقوف على وضعية معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم على مدى الفترة (2019-2010) والمتزامنة مع إطلاق البرنامج الخماسي لدعم التنمية (2014-2010) مكن من إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، والتي سيتم تمثيلها من خلال مربع السحري كالدور إلى دعم المؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بما يحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم () ويمكن تمثيل معطيات هذا الجدول من خلال مربع كالدور وفق الشكل (1- 11) والذي يوضح تمثيل مربع كالدور السحري للاقتصاد الجزائري وذلك من بالاستثناء إلى معدلات المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2019-2009)

جدول (2-7) : مؤشرات الاستقرار الكلي الاقتصادي في الجزائر 2009-2014

المتغيرات \ السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014.
معدل النمو الاقتصادي PIB		(1.6)	(3.6)	2.8	3.3	2.8	2.9
ميزان المدفوعات INF		(5.7)	(3.9)	13.29	9.12	4.39	28.45
معدل التضخم TCH		(10.2)	(10)	4.52	8.89	3.25	2.7
معدل البطالة BP		3.86	16.33	9.89	9.80	9.8	10.8

المصدر: بنك الجزائر التقرير ال سنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر طبعة

نوفمبر 2014، معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2016

الفرع الثاني : تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة (2009-2019)

يستدعي دراسة تحليل متغيرات المربع السحري لكالدور على المؤشرات الاقتصادية وذلك بالتعريف المتغيرات او المؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات)

جدول رقم (2-8): تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

الاسم	المتغيرات	الرمز	التعريف
النمو الاقتصادي	GVO	وهو حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني	
التضخم	INF	هو حالة عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيه الأسعار الى ارتفاع بصورة متواصلة	
البطالة	CHO	يعني التعطل (التوقف)الجبري او الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج	
ميزان المدفوعات	BIP	وهو عبارة سجل بكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير مقيمين فيها وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة ()	

1- تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

يمثل النمو الاقتصادي في العالم هدف مهم تسعى جميع الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل والطرق والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل ويعتبر من المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)

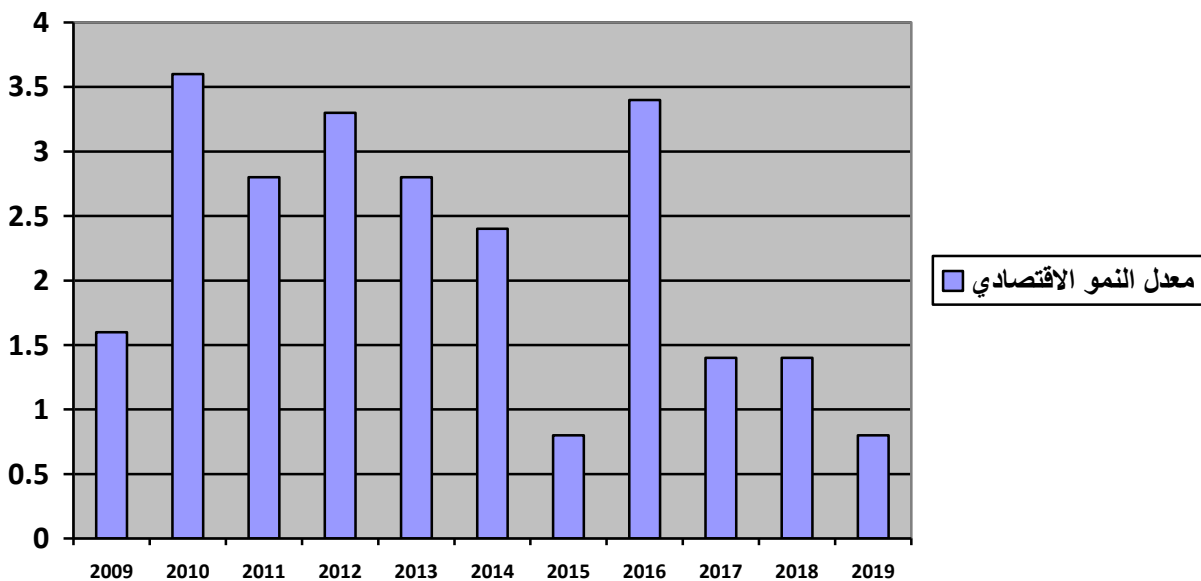
جدول رقم (2-9): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	1.6	(3.6)	2.8	(3.3)	2.8	2.4
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل النمو	0.8	3.4	1.4	1.4	0.8	

المصدر: من إعداد الطالبتين:

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2016-سبتمبر 2017، ص07
المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والبطالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار

الشكل رقم (2-13): تطور المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2009-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم ()

نلاحظ من خلال الجدول إن معدلات النمو بدأت في الارتفاع تدريجيا من نسبة 2.8% سنة 2011 مقارنة بالسنتين 2009-2010 ليصل إلى نسبة 3.3% سنة 2012 وفي سنة 2013 عاد معدل النمو الاقتصادي ليتراجع حيث بلغ نسبة 2.8% إلى نسبة 2.9% سنة 2014 كما عرفت معدلات النمو تحسنا خلال الفترة (2010-2014) حيث انتقلت من (1.6%) سنة 2009 إلى (3.8%) سنة 2014 ويرجع ذلك إلى الاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال فترة (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014) فالنمو الاقتصادي لم يبلغ المعدل المرجو نتيجة لضعف نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي (*) ، كما سجل ارتفاعا طفيفا سنة 2016 ب 3.4 % مع تراجع ملحوظ الي غاية 2019 ليصل بنسبة 0.8 % .

2- تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2019):

جدول رقم (2-10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2019):

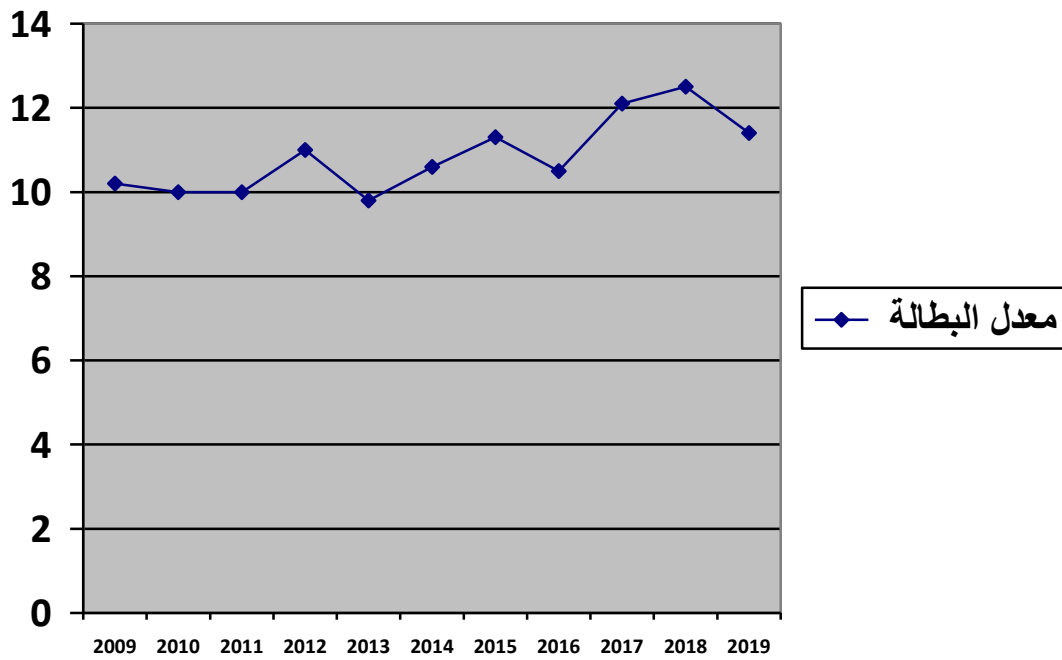
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل البطالة	10.2	10	10	11	9.8	
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10.6	11.3	10.5	12.1	12.5	11.4

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على البيانات

-الديوان الوطني للإحصائيات

-بنك الجزائر التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر -سبتمبر 2017-2010

الشكل رقم (2-14): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)



نلاحظ من خلال الجدول ثبات نسبي في معدلات البطالة خلال السنوات 2011 و 2013 حيث بلغ معدل البطالة نسبة 9.8% كما لاحظنا ارتفاع معدل البطالة لسنة 2014 بنسبة طفيفة تقدر بـ 1% تقاس البطالة بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجر السائد في السوق ولتحليل مشكل البطالة نجد أنها عرفت ارتفاعا محسوسا بالرغم من الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل ويضل مشكل البطالة قائم.

كما تعود أسباب البطالة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أساسي لتمويل المشاريع الاستثمارية الذي يتميز بعدم استقرار أسعاره ما من شأنه أن يؤدي إلى انكماش اقتصادي وانخفاض مستويات الدخل والعمالة، فقد خصصت الدولة الجزائرية، اعتمادات مالية جد معتبرة خلال الفترة (2010-2014) من خلال برنامج "توطيد النمو" أحدث قفزة نوعية ودفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات وأهمها القضاء على البطالة 10.2% سنة 2009 لتصل 10.8% سنة 2014 مع تزايد مستمر عبر السنوات 2015 إلى غاية 2019 نسبة 11.4%.

3- تطور معدلات التضخم في الجزائر:

الجدول رقم (2-11): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2009-2019)

السنوات	التضخم %	السنوات	التضخم %
2009	5.9	2014	2.92
2010	3.9	2015	4.8
2011	4.52	2016	6.40
2012	8.89	2017	5.6
2013	3.26	2018	4.7
		2019	1.9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-الديوان الوطني الإحصائيات الجزائري، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 4 الأرقام

الاستدلالية للأسعار، الجزائر، ص102

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص157

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص29

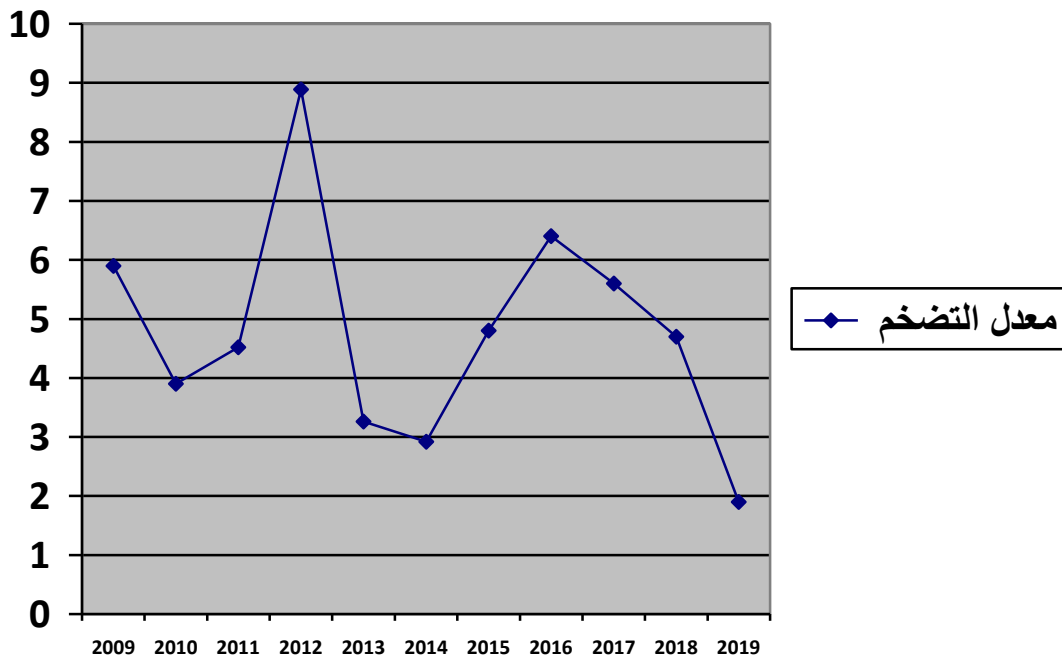
من خلال الجدول سجلت معدلات التضخم تزايد طيلة فترة الدراسة حيث بلغ سنة

5.9% و 8.89% سنتي 2011 و 2012 على التوالي كما عرفت الفترة 2010 و 2014

ليرتفع بشكل ملحوظ في سنة 2016 اين وصل الى 6.4% و 8.6% سنة 2017 ليتراجع

بانخفاض طفيف سنة 2018 ل4.7%.

الشكل رقم (2-15) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2019



4- تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)

لقد عرفت الجزائر انضمام الى المنطقة العالمية للتجارة في سلسلة الإصلاحات التي باشرت الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين وعزمها للانتهاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي الى تغيرات في الأداء الاقتصادي الجزائري من شأنها التأثير على وضعية ميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح تطور وضعية ميزان

المدفوعات في الجزائر 2009-2019

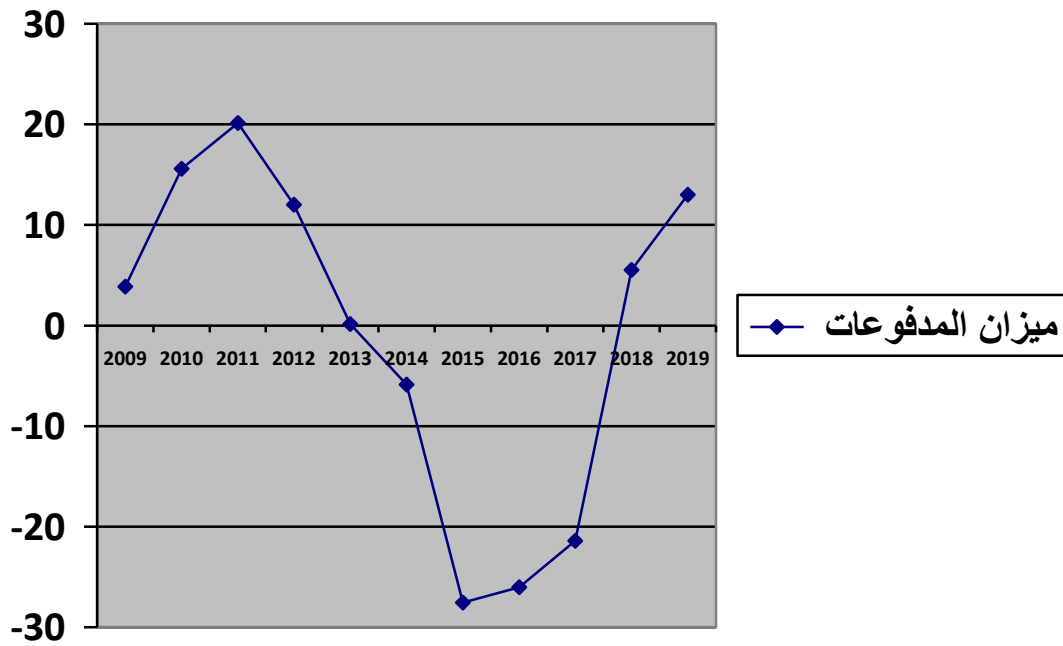
الجدول رقم (2-12): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2009-2019

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات	3.86	15.58	20.14	12.01	0.13	-5.88
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	
رصيد ميزان المدفوعات	-27.54	-26.03	-21.4	5.53	13	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى:

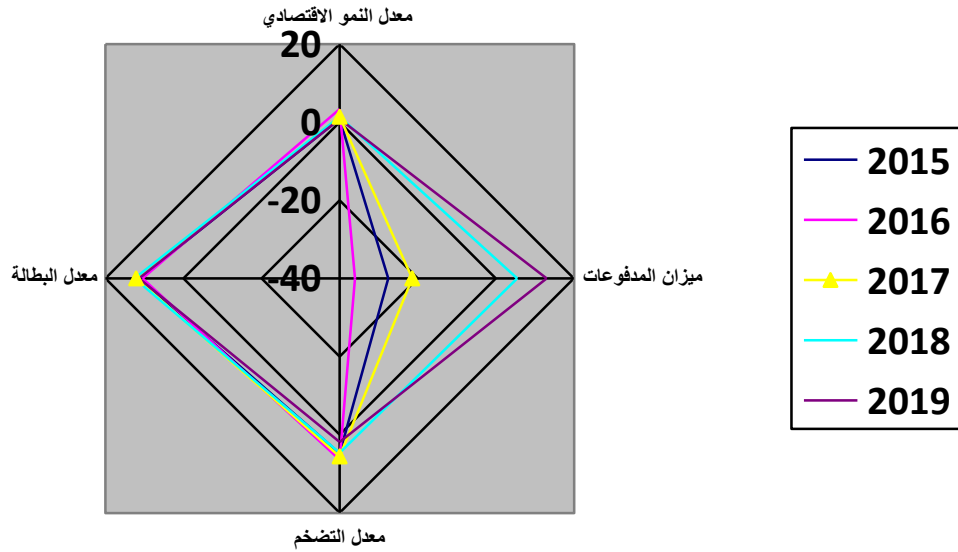
-الديوان الوطني للإحصاء ONS

الشكل رقم (2-16) : تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2009-2019



هناك تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات من سنة وراجع هذه النتائج الجيدة الى تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 الى 77.19 مليار دولار سنة 2008 وفي سنة 2009، كما نلاحظ تدهور لميزان المدفوعات محققا عجز له خلال فترة الدراسة مقدرا ب 27.54 مليار دولار سنة 2015 ويرجع السبب في ذلك إلى أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري.

الشكل (2-17) : مربع السحري كالدور 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤشرات الاقتصادية

المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية في الجزائر 2009-2015¹

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة لدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها بغية تحقيق المحافظة على استقرار الأسعار، هذا الأخير أضحى الهدف الرئيسي والنهائي لهذه السياسة وان فعاليتها ترتبط بمدى تحقيقها لهذا الهدف.

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص 29

الفرع الأول : عوامل ضعف السياسة النقدية في الجزائر¹

سننتطرق إلى أهم العوامل التي تقف عائقا أمام السير الحسن للسياسة النقدية في الجزائر والتي نوجزها ما يلي :

- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري والسياسة النقدية للمتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي ، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها العملة المتعامل بها في سوق النفط العالمي (الدولار الأمريكي) إذا ينجز عن ذلك علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي مما يكون له الأثر السلبي على سير السياسة النقدية في الجزائر ، إلا أن السياسة النقدية وفعاليتها قد تتراجع لاسيما خلال الفترات انخفاض أسعار المحروقات كما حدث نهاية 1998 في حين نجد أن أدائها وفعاليتها الاقتصادية الكلية تصبح في تبعية دالية لسوق المحروقات .
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي : حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة سائلة وليس في شكل ودائع أوراق مالية ، وهو ما يقلل دور البنوك التجارية بالإضافة إلى غياب الدور الفعال للأسواق النقدية والمالية حيث أن السوق المالية في الجزائر حديث النشأة وهذا ما يرجع إلى ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي يتقل كاهل البنوك إلى الاقتصاد الأسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق المتوجه إليه في إطار تحول الاقتصاد الجزائري ، إضافة إلى عدم بلوغ درجة تحقيق الشفافية الاقتصادية في إطار هشاشة الاقتصاد الجزائري .
- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي المخصص ، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة .
- ضعف التعامل النقد الإلكتروني وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما يكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية .

¹- بن عبد الفتاح دحمان، مداخلة بعنوان تحديات أداء السياسة النقدية و عوائقها بالجزائر، الملتقى الأول حول المنظومة البنكية في ظل الإصلاحات القانونية و الاقتصادية المركز الجامعي، بشار، 24 / 25 افريل 2006 .

الفرع الثاني : شروط نجاح السياسة النقدية في الجزائر

من خلال المعالجة السابقة لموضوع السياسة النقدية ، تبين لنا أن هذه السياسة من شأنها أن تحقق فعالية في ظل توفر شروط معينة نذكر منها ما يلي :

- توفر معلومات كافية عن حالة الاقتصاد أي وجود نظام معلوماتي فعال ، باعتبار السياسة النقدية لها تأثير على جميع الأسواق (الإنتاج ، عمل ، نقد) من خلال تأثير على كمية وقيمة النقود .
- تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية : بحيث لا يوكل للسياسة النقدية عدة أهداف نظرا للتصادم بينها ، فنجد السلطة النقدية عاجزة في هذه الحالة وعليه كلما استهدفت السياسة النقدية تنفيذ هدف وحيد كلما زاد ذلك من فعاليتها .
- التعرف على وزن كل وحدة مؤسسية في محمل النشاط الحكومة هل هي اجتماعية ومادية وعلى غرار ذلك تسير السلطة النقدية .
- مرونة الجهاز الإنتاجي للمتغيرات النقدية مما يقلل من ظهور الفجوات التضخمية .
- نظام سعر الصرف فعال ؛ حيث تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر مرن، أكثر من في اقتصاد ذو سعر صرف ثابت ، وعليه فالسياسة النقدية سياسة ديناميكية سوقية .
- تكون السياسة النقدية فعالة تكثر كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية .
- حساسية الاستثمار كمتغيرات السياسة النقدية .
- ضعف نشاط السوق الموازي، إذا كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية .

ومن الشكل رقم (1- 15) نلاحظ أن :

السياسة النقدية لم تستطع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ؛ وهذا ما يظهره الضيق في مساحة المربع ، أين لوحظ أكثر تشوها عند هدف التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ؛

في حالة انتهاج سياسة نقدية توسعية في الجزائر حسب المتغيرات المتنبئ بها فانه لن يتحقق هدف النمو الاقتصادي وذلك يرجع أساسا إلي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مداخل المحروقات ؛

لذلك من اجل تحقيق أهداف السياسة النقدية (المربع السحري كالدور) في الجزائر نحن نرى بان يتم إعادة النظر في مدى استقلالية بنك الجزائر الإيعطاء نجاعة اكبر للسياسة النقدية .

المطلب الثالث : الصيرف الإسلامية

نظام رقم 20_02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية .¹

ان محافظ بنك الجزائر

- بمقتضى الامر رقم 75_58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني ، المعدل والمتمم ،
- وبمقتضى الامر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري ، المعدل والمتمم ؛
- وبمقتضى الامر رقم 96 - 09 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق ل 10 جانفي سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الايجاري ، المعدل والمتمم ؛
- وبمقتضى الامر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، المعدل والمتمم ، لاسيما المواد 66 الي 69 منه .

¹ - نظام رقم 20_02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020، ص 32-33-34.

- وبمقتضى القانون رقم 05 - 01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب بمكافحتها ، المعدل المتمم .
- وبمقتضى القانون رقم 18 - 07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات طابع الشخصي .
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ الرئاسي المؤرخ في 17 ربيع الاول عام 1441 الموافق 14 نوفمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين محافظ بنك الجزائر ،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5 صفر عام 1437 الموافق 17 نوفمبر سنة 2015 والمتضمن تعيين اعضاء في مجلس ادارة بنك الجزائر .
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر .
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 18 ربيع ا لثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر 2019 والمتضمن تعيين النائبين لمحافظ البنك الجزائر .
- وبمقتضى النظام رقم 06 - 02 المؤرخ في اول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006 الذي يحدد شروط تأسيس البنك ومؤسسة مالية وشروط اقامة فرع بنك ومؤسسة مالية اجنبية .
- وبمقتضى النظام رقم 09-04 المؤرخ في اول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية .
- وبمقتضى النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق ب الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية .

- وبمقتضى النظام رقم 12 - 03 المؤرخ في 14 محرم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر سنة 2012 والمتعلق بالوقاية من تبيض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما .
- وبمقتضى النظام رقم 14 - 01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة علي البنوك والمؤسسات المالية .
- وبمقتضى النظام رقم 18 - 02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية .
- وبمقتضى النظام رقم 20-01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 الذي حدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية .
- وبمقتضى لنظام رقم 20 - 03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية .
- وبعد الاطلاع على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس 2020 ،
يصدر النظام الاتي نصه :

المادة الاولى : يهدف هذا النظام الى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والقواعد المطبقة عليها ، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف البنك الجزائر .

المادة 02 : تعد في مفهوم هذا النظام ، عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الاسلامية ، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد ، ويجب على هذه العمليات ان تكون مطابقة الاحكام المشار اليها في المواد 66 و 69 من الامر 03-11 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، المعدل والمتمم .

المادة 03 : يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية ، ان تحوز على وجه الخصوص ، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وان تمثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد واجال ارسال التقارير التنظيمية .

المادة 04 : تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية ، المنتجات الآتية :

- المربحة
- المشاركة
- المضاربة
- الاجارة
- السلم
- الاستصناع
- حسابات الودائع
- الودائع في حسابات الاستثمار

المادة 05 : المربحة هي عقد يقوم بموجبه البنك او المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة ، سواء كانت منقولة او غير منقولة ، يملكها البنك او المؤسسة المالية ، بتكلفتها اقتناع مع اضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة 06 : المشاركة هي عقد بين بنك او مؤسسة مالية وواحد او عدة اطراف ، بهدف المشاركة في راسمالية مؤسسة اوفي مشروع اوفي عمليات تجارية من اجل تحقيق ارباح .

المادة 07 : المضاربة هي عقد يقدم بموجبه بنك او مؤسسة مالية ، المسمى " مقرض الاموال " ، راس المال الازم للمقاول الذي يقدم عمله في المشروع من اجل تحقيق ارباح .

المادة 08 : الاجارة هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك او المؤسسة المالية ، المسمى " المؤجر " ، تحت منقولة او غير منقولة ، يملكها البنك او المؤسسة المالية ، لفترة محددة مقابل تسديد ايجار يتم تحديده في العقد .

المادة 09 : السلم هو عقد يقوم من خلاله البنك او المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة ، التي تسلم له اجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي .

المادة 10: الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك او المؤسسة المالية بتسليم سلعة الي زبونه صاحب الامر، او بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الاطراف ، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين .

المادة 11: حسابات الودائع هي الحسابات تحتوي على اموال يتم ايداعها في بنك من طرف افراد او كيانات ، مع الالتزام باعادة هذه الاموال او ما يعادلها الي المودع اوالى شخص اخر معين ، عند الطلب او حسب شروط متفق عليها مسبقا .

المادة 12 : الودائع في الحسابات الاستثمار هي توظيفات لاجل ، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات اسلامية وتحقيق ارباح .

المادة 13 : تخضع منتجات الصيرفة الاسلامية المذكورة اعلاه الى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر .

المادة 14 : قبل تقديم طلب الترخيص لدي البنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الاسلامية ، يجب على البنك او المؤسسة المالية ان يحصل على شهادة المطابقة لاحكام الشريعة ، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية .

المادة 15 : في اطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية ، يتعين على البنك او المؤسسة المالية انشاء هيئة الرقابة الشرعية ، وتتكون هذه الهيئة من ثلاث اعضاء علي الاقل ، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة .

تكمن مهام الهيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص في اطار مطابقة المنتجات للشريعة، في الرقابة نشاطات البنك او المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية .

المادة 16: يتعين علي البنك او المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الاسلامية ، ويتكون هذا الملف على وجه الخصوص ، من الوثائق :

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية الافتاء للصناعة المالية الاسلامية ،
- بطاقة وصفية للمنتوج ،
- راي مسؤول رقابة المطابقة للبنك او المؤسسة المالية ، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور اعلاه ،
- الاجراءات الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الادارية والمالية ل " شباك الصيرفة الاسلامية " عن باقي أنشطة البنك او المؤسسة المالية ، طبقا لأحكام المادتين 17 و18 ادناه .

المادة 17 : يقصد ب " شباك الصيرفة الاسلامية " مستقلا ماليا عن الهياكل الاخرى للبنك او المؤسسة المالية .

يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة ب " شباك الصيرفة الاسلامية " والمحاسبة الخاصة بالهياكل الاخرى للبنك او المؤسسة المالية ، ويجب ان يسمح هذا الفصل ، على وجه الخصوص ، بأعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط " شباك الصيرفة الاسلامية " .

يجب ان تكون حسابات زبائن " شباك الصيرفة الاسلامية " مستقلة عن باقي الحسابات الاخرى للزبائن .

المادة 18 : تضمن استقلالية " شباك الصيرفة الاسلامية " من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك ، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك او المؤسسة المالية

المادة 19: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الاسلامية ، ان تعلم زبائنهم بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم .

كما يجب علي البنوك اعلام المودعين ، خاصة اصحاب حيايات الاستثمارات ، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم .

المادة 20 : باستثناء الودائع في الحسابات الاستثمار ، التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون الذي يجيز لبنكه ان يستثمر ودائعة في محفظة مشاريع ، وفي عمليات الصيرفة الاسلامية ، تخضع ودائع الاموال المتلقاة من طرف " شباك الصيرفة الاسلامية " لاحكام المواد المذكورة اعلاه من الامر 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، المعدل والمتمم .

يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الارياح الناجمة عن " شباك الصيرفة الاسلامية " ، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها " الشباك الصيرفة الاسلامية " في التمويلات التي يقوم بها .

المادة 21: تخضع الودائع والمبالغ الاخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجموعة من طرف " شبابيك الصيرفة الاسلامية " للبنوك ، لاحكام النظام رقم 20 - 03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية. تخضع الودائع في حسابات الاستثمار الي تنظيم خاص .

المادة 22 : بالإضافة الى احكام هذا النظام ، وما لم ينص على خلاف ذلك ، تخضع منتجات الصيرفة الاسلامية لجميع الاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية .

المادة 23 : تلغى احكام النظام رقم 18 - 02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية .

المادة 24 : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حرر بالجزائر في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس سنة 2020

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا من خلال هذا الفصل إمكانية السياسة النقدية في الجزائر تحقيق أهداف الاقتصادية وفق مربع السحري كالدور وتوصلنا إلى النتائج التالية :

لم تستطع السياسة النقدية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، وهذا ما أظهره الضيق في المساحة المربع ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اتساع مساحته من ناحية هدف البطالة ورصيد الميزان التجاري ؛ وفي حالة انتهاء سياسة نقدية توسعية في الجزائر حسب المتغيرات المتنبئ بها فإنه لن يحقق هدف النمو الاقتصادي لذا يجب الاستعانة بالسياسة المالية .

للبنك الجزائري أهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه إدارة السياسة النقدية ، ويقوم أيضا بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها الحكومة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد

ولقد حاولت الحكومة من خلال مجهودات بنكها المركزي ، معالجة المشاكل الاقتصادية التي مرت بها ولازالت ، لاسيما مشكلة التضخم ، وتقلبات أسعار الصرف ، والتي تركت أثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية وتجسدت تلك المحاولات من خلال إتباع سياسة نقدية .



الختام العام

الخاتمة العامة :

انطلاقا من الإشكالية المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة ، وبعد تحليل الموضوع وعرضه من خلال فصلين ، حيث قدمنا في الفصل الأول مدخلا الإطار النظري للدراسة والمتمثل في ماهية السياسة الاقتصادية والنقدية ، بالإضافة إلى إعطاء لمحة عن المربع السحري لكادر ، أما في الفصل الثاني ومن أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بصياغة فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة مع دراسة مؤشرات مربع السحري كالدور لسنة 2019

ويمكن توضيح أهم النتائج فيما يلي :

الجانب النظري :

- تكمن علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق التحكم في المعروض النقدي ؛
- من خلال أدوات السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي رسم معالم السياسة المراد تحقيقها ، حيث نميز بين نوعين من السياسات ، سياسة نقدية انكماشية وسياسة نقدية توسعية ؛
- تحقيق الأهداف الأربعة ليس بالأمر الصعب وذلك للتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض ؛

الجانب التطبيقي :

- يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة المربع ، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض ، معدل التضخم منخفض مع نسبة رصيد ميزان مدفوعات الى الناتج مرتفعة .
- في حالة انتهاج سياسة نقدية توسعية في الجزائر حسب المتغيرات المنتبئ بها فانه لن يتحقق هدف النمو الاقتصادي وذلك يرجع أساسا إلي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مدا خيل المحروقات ،لذا يجب الاستعانة بالسياسة المالية من أجل الرفع من هذا المعدل وفي ظل تواصل حدة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور أسعار البترول في الأسواق

- الدولية يجب مواصلة التوسع في الاستثمار ، الصناعة ، الزراعة ، السياحة في أن واحد من أجل تشجيع الاقتصاد وتوسيع الصادرات خارج المحروقات ؛
- ارتفاع معدل التضخم وذلك ان الزيادة في عرض النقود سيترتب عليها زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع ؛
- ان تحسين الوضع العام للميزان التجاري يرجع بصفة أساسية الارتفاع الطفيف في أسعار البترول في الأسواق النفطية العالمية ويرجع ذلك لقلة تنوع الصادرات من السلع وخدمات فهي لاتزال تعرف مستويات ضعيفة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اتخاذ إجراء تقييد الإيرادات من السلع انعكس إيجابا على الرصيد ميزان المدفوعات ؛
- انخفاض معدل البطالة مع تراجع في معدل النمو يدل على ان البطالة في الجزائر ترتبط بعوامل أخرى ؛

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى ان فعالية السياسة النقدية تسعى لتحقيق التوازن الميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم في الأدوات مباشرة وغير مباشرة

الفرضية الثانية عدم صحة الفرضية حيث لا يمكن إن يكون مستوى المتغيرات بنفس المعدلات ، لاعتبار المربع يحتوي علي أربعة أهداف لسياسة الاقتصادية

الفرضية الثالثة تكون حالة الاقتصاد جيدة كلما اتسعت مساحة المربع ، ثم إثبات صحة الفرضية الثالثة فانتساع مساحة المربع يدل على نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض، معدل تضخم منخفض مع نسبة رصيد الميزان تجاري إلى المحلي الإجمالي مرتفعة .

التوصيات والاقتراحات :

- 1- يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تتناسب ظروف الدولة واقتصادها ، وتقليل من تكاليف الإصلاح غير المدروسة ، وتحافظ على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية .

2-التنوع في الصادرات وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في التصدير ، الأمر الذي يساعد السياسة النقدية في الوصول إلى أهدافها .

3-التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، لتدعيم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المسطرة .

4-التأكد على ضرورة قيام هيئات أخرى متخصصة مستقلة لان وجود هيئة واحدة ممثلة في الديوان الوطني للإحصائيات (o.N.S) لا يكفي ، وأصبح استحداث وإيجاد هيئات أخرى استقلالية وشفافية أكثر من ضرورة ، وهذا من اجل خلق قاعدة بيانات وطنية تكون المرجع الأساسي للباحثين وأصحاب القرار للرجوع إليها .

أفاق البحث :

نقص فعالية السياسة الاقتصادية في الجزائر في تحقيق أهدافها ويمكن ارجاعه إلى :

1_ عدم استيعاب الاقتصاد الجزائري لهذا الحجم الكبير من الاستثمارات العامة ؛

2- عدم القدرة على التخطيط الصحيح والتدرج في تطبيق السياسة الاقتصادية المنتهجة ذات القدرات المالية الهائلة .

3- عدم توازن في الخطة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر

تعميق الأبحاث والدراسات الأكاديمية العلمية حول المشكلة الحقيقة التي تقف وراء بقاء الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات ، والذي يبقى يتحكم في ان النمو والتوازن اقتصادي وكذا اقتراح نماذج وحلول وبدائل لذلك .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1- احمد ضيف، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر (2012/1989)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- 2- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل لطباعة والنشر عمان الأردن، ط1، 1999، ص53/54.
- 3- بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية منظمات الحكومية في تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي حول الاداء المتميز لمنظمات الحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 09/08 مارس 2005 .
- 4- بن عبد الفتاح دحمان، مداخلة بعنوان تحديات أداء السياسة النقدية و عوائقها بالجزائر، الملتقى الأول حول المنظومة البنكية في ظل الإصلاحات القانونية و الاقتصادية المركز الجامعي، بشار، 24 / 25 افريل 2006 .
- 5- بن علي ميلود، بوهريه عباس ' مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور -الاقتصاد الجزائري نموذجا، أطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي و بنكي معمق، جامعة غرداية , 15 مارس 2017.
- 6- بنك الجزائر التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2009.
- 7- البنك المركزي المصري، العهد المصرفي، قناة سعر الصرف ودورها في نقل اثر سياسة نقدية، سلسلة مفاهيم مالية، العدد الثاني.

- 8- جليل شعبان ضمد، عقيل عبد محمد الحمري، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27، المجلد السابع، ديسمبر 2011.
- 9- زكريا الدوسري ويسرى السمراني، البنوك التجارية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2006.
- 10- سلامي تومي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 11- صاري علي، السياسة النقدية غير تقليدية : الأدوات و الأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد 4 ، 2013 .
- 12- ضياء المجيد، الموسوي الإصلاح النقدي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
- 13- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 14- عبد الحيد القاضي، "السياسات النقدية والائتمانية كأداة التنمية الاقتصادية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 355، يناير 1974 .
- 15- عبد العزيز طيبة . استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، طلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الموسم الجامعي 2004-2005.
- 16- عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (بنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة النشر.

- 17- عبد المجيد قدي، مدخل إلى سياسات الاقتصاد الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية-تحليل جزئي و كلي-مكتبة زهراء الشرق، مصر-1998-.
- 19- محمد بوهزة، صباح براج، اثر برنامج استثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقت
- 20- محمد راتول، صلاح الدين كروش ' تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010 ' بحوث اقتصادية عربية , العدد 66 / ربيع 2014 .
- 21- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة، مصر .
- 22- نظام رقم 20_ 02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.
- 23- نعمت الله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت-لبنان-1990-.
- 24- وديع طروروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة لعنتاب، لبنان، ط1.
- 25- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة انفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

التقارير:

- 1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطوري الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
- 2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطوري الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطوري الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
- 4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطوري الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
- 5- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطوري الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

النشرات الإحصائية:

- 1- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009.
- 2- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012.
- 3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2018.
- 4- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018.
- 5- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، مارس 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 26- Ben Bernanke and Maek Goertley . inside the black box .the credit channel of Monetary Transmission . nasional bureau of economic research (NBER) . wp no .5146 . june 1995 .
- 27- kouider boutaleb .la politique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D le cas de l'Algérie colloque international sur politiques économiques en Algérie .réalité et perspectives. Tlemcen .2004.p 02.
- 28- the transmission Mechanism of monetary polisy . the monetary polisy committee . bank of england . pp 4_6 . www.bankofengland.co.uk.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، من أجل وضع سياسة نقدية ملائمة لمحاولة تصحيح اختلالات في هيكل الاقتصاد، وهي ما يعرف بمربع السحري لكالدور (النمو الاقتصادي مرتفع، لا تضخم، لا بطالة، توازن داخلي) باستخدام المنهج الاستقرائي الاستنباطي لتفسير تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة، ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على دراسة استقرارية الاحصائيات الزمنية.

وأظهرت النتائج في حال تطبيق السياسة النقدية التوسعية لا نستطيع تحقيق هدف النمو الاقتصادي فهو مرتبط اساسا بمدى التحسن في أسعار البترول في الأسواق.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية، المربع السحري لكالدور، التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، رصيد الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري.

Summary:

The aim of this study is to measure the effectiveness of monetary policy in achieving the objectives of economic policy in Algeria, in order to develop an appropriate monetary policy to try to correct imbalances in the structure of the economy, which is what makes the magic square for the role (economic growth is high, no inflation, no unemployment, internal balance) Using an inductive deductive approach to explain the effect of monetary policy on macroeconomic variables, by reviewing the theoretical framework of the study, after which the applied study is conducted based on the study of the stability of time statistics.

The results showed that in the event of the expansionary monetary policy, we cannot achieve the goal of economic growth, as it is mainly related to the extent of improvement in oil prices in the markets.

Key words: monetary policy, economic policy, the magic square of the role, inflation, unemployment, economic growth, the balance of the trade balance, the Algerian economy.